

Distr.: General
4 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في اليمن

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣٠. ويقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير عرضاً عاماً عن مدى وجودة التعاون بين اللجنة الوطنية للتحقيق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويصف المفوض مزاعم عن انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبتها أطراف النزاع الدائر حالياً. ويختتم المفوض السامي تقريره بتوصيات لأطراف النزاع في اليمن.

* تُعمّم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدّمت بها فقط.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - المقدمة والولاية
٣	ثانياً - المنهجية
٤	ثالثاً - الإطار القانوني
٥	رابعاً - السياق
٦	خامساً - التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق
٧	سادساً - ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات
٧	ألف - العمليات العسكرية
١٦	باء - الحصار والتطويق
١٧	جيم - هجمات على أعيان لها حماية خاصة
١٩	دال - حرية التعبير
٢٠	هاء - سلب الحرية
٢١	واو - حالات القتل
٢٢	زاي - التأثير على الأطفال
٢٣	حاء - العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
٢٤	طاء - التشريد القسري والإخلاء
٢٥	سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

Annexes

Pages

I.	Additional information on political developments and humanitarian conditions.....	27
II.	Infographs	36
III.	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization list of cultural sites in Yemen that have been damaged	37

أولاً- المقدمة والولاية

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ١٨/٣٠، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقديم مساعدة تقنية للحكومة اليمنية والعمل معها، حسب مقتضى الحال، في مجال بناء القدرات، وتحديد مجالات إضافية للمساعدة في تمكين اليمن من الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، وطلب المجلس إلى المفوضية السامية تحديداً مساعدة لجنة التحقيق الوطنية المستقلة على إنجاز عملها وفق الالتزامات الدولية، ووفقاً للولاية الواردة في المرسوم الرئاسي رقم ١٤٠ الصادر في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوض السامي أن يُقدم إلى المجلس، في دورته الحادية والثلاثين، إحاطة شفوية عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، وأن يقدم إلى المجلس، في دورته الثالثة والثلاثين، تقريراً كتابياً عن وضع القرار وتنفيذه. وقد أعرب المجلس في قراره هذا عن بالغ القلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني في اليمن.

٢- ويتيح المفوض السامي في ضمن هذا التقرير لمحة عامة عن نطاق ونوعية التعاون بين اللجنة الوطنية للتحقيق، والمفوضية السامية. وقدمت المفوضية، بعد صعوبات أولية، مساعدتها التقنية إلى اللجنة، لكن اللجنة لم تقدم معلومات عن منهجية عملها أو نتائجها وقت صياغة هذا التقرير. ولما لم تُتَحَ للجنة وثائق كافية، فقد أشار المفوض السامي في تقريره إلى عدد من الانتهاكات المزعومة دعماً لتوصياته إلى مجلس حقوق الإنسان. وتتضمن هذه المزاعم انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، لا سيما المرتبطة منها بأثر الهجمات على السكان في اليمن، وتجنيد الأطفال، واستخدامهم في أعمال قتالية، ومزاعم عن انتهاكات لحرية التعبير في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ثانياً- المنهجية

٣- بغية الوفاء بولاية المفوضية لتعزيز والحماية، وزعت المفوضية ٢٩ من موظفي حقوق الإنسان على مناطق مختلفة في اليمن: ٢٢ منهم على ١٠ محافظات^(١)، و٧ في مدينة صنعاء. وأنشأت المفوضية فريق دعم في المنطقة، وذلك بموجب القرار ١٨/٣٠.

٤- وقد قدمت المفوضية مساعدتها التقنية، واضطلعت بأنشطة بناء القدرات، ورصدت انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر النزاع المسلح والتحديات الأمنية الراهنة في الإضرار بشكل خطير بما تحقق من تقدم بشأن مجموعة من أنشطة حقوق الإنسان التي ما فتئت المفوضية تضطلع بها بالتنسيق مع حكومة اليمن.

(١) عدن، وعمران، والضالع، وحضرموت، وحجة، والحديدة، ومأرب، ومحافظة صنعاء، وشبوة، وتعز.

٥- وفيما يتعلق بعمليات الرصد، تجري المفوضية مقابلات مع ضحايا وشهود الانتهاكات والتجاوزات المزعومة، بمن فيهم شهود عيان، وناجون، وناشطون، وأفراد من أسر الضحايا. ويزور المراقبون التابعون للمفوضية مواقع مزاعم الانتهاكات هذه ويوثقونها، ويستعرضون التقارير، ويجتمعون مع السلطات المختصة بغية جمع المعلومات. وعندما يمنع المراقبون من الوصول إلى موقع من مواقع الانتهاكات المزعومة، وإلى الضحايا والشهود المعنيين، يسعون إلى الوصول إلى أولئك الضحايا والشهود بطرائق أخرى، واضعين في اعتبارهم ما لهذه الطرائق من تأثير على قيمة المعلومات.

٦- ووجهت المفوضية في وقت إعداد هذا التقرير رسائل إلى طائفة كبيرة من الحكومات والمنظمات، بما فيها منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان في اليمن، وطائفة من المنظمات الدولية. وتلقت المفوضية ردوداً ونظرت فيها جميعاً كما ينبغي، بما في ذلك المعلومات التي وردت إليها من الحكومة اليمنية، وحكومة المملكة العربية السعودية، والمنظمات السياسية الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان^(٢). وحيثما تضمن التقرير بيانات أو إحصاءات جمعتها منظمات شريكة موثوقة، بما في ذلك الهيئات الرسمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، أوردت المفوضية إشارة واضحة إلى مصدر تلك البيانات، وذكر ما إذا كانت قد تأكدت من وجود أدلة داعمة لها.

٧- وتستخدم المفوضية معياراً له "أساس معقول" لتقييم تحقيقاتها. ويراعي التقييم في كل حالة مصداقية المصدر وموثوقيته، ويأخذ في الاعتبار طبيعته وموضوعيته، ونوعية البيانات التي قدمها من قبل، والمنهجية التي استخدمها، ومدى صحة البيانات بالتحقق منها، وذلك بمقارنتها ببيانات الشهود والبيانات التي أتاحتها مصادر أخرى.

ثالثاً- الإطار القانوني

٨- اليمن طرف في سبع من المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان التسع، وفي البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ولما كان اليمن طرفاً في تلك المعاهدات، فإنه مُطالب قانوناً باحترام الحقوق الإنسانية للذين يعيشون ضمن ولايته. وعلى الرغم من موافقة مجلس الوزراء على عدد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن البرلمان لم يُصدق بعد على تلك الصكوك وهي: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

(٢) قدمت ٣٧ منظمة وطنية ما مجموعه ١٩٤ تقريراً، وقدمت ٧ منظمات دولية ٦٧ تقريراً. وقدمت ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة تقاريرها.

وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٩- واليمن طرف أيضاً في جميع اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وفي البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني الملحقين بها، وفي اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. لكن اليمن لم يقبل بإجراءات الشكاوى الفردية المنصوص عليها بموجب المعاهدات الدولية المختلفة لحقوق الإنسان، باستثناء الإجراءات المنصوص عليها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠- وجميع أطراف النزاع في اليمن، بمن في ذلك أفراد قوات التحالف^(٣)، ملزمون باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة، بما في ذلك مبادئ الحيطة، والتمييز، والتناسب. ويتعين حماية المدنيين والأهداف المدنية في جميع الأوقات. وتحظى المستشفيات، والمدارس، والمواقع الدينية بحماية مشددة، حيث إن الاعتداء عليها يؤثر على تمتع الناس بحقوقهم، بما في ذلك حقهم في الصحة، والتعليم، وحرية الدين. ويجب على أطراف النزاع أن تسمح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية المحايدة إلى المدنيين المحتاجين وتيسره بسرعة ودون عوائق. ويتزايد قبول وجوب التزام الفاعلين من غير الدول، الذين يمارسون وظائف شبيهة بوظائف الحكومة، ويسيطرون بحكم الواقع على إقليم ما، باحترام قواعد حقوق الإنسان أيضاً، حين يكون لسلوكهم تأثير على تمتع الأفراد الخاضعين لسيطرتهم بتلك الحقوق.

رابعاً- السياق^(٤)

١١- أصبح اليمن مسرحاً لعدد من النزاعات المسلحة المتزامنة والمتداخلة منذ عام ٢٠١١. ويركز المفوض السامي في هذا التقرير بصفة رئيسية على النزاع بين القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، المدعومة من قوات التحالف، من جهة، وبين اللجان الشعبية التابعة للحوثيين، ووحدات الجيش الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، من جهة أخرى. وهو أكبر نزاع نشب في اليمن خلال الفترة الزمنية المشمولة بهذا التقرير، والأخطر بصفة عامة من حيث التأثير على السكان المدنيين وعلى البنيات التحتية الهشة في البلد. وضم هذا النزاع إلى حد ما نزاعات كانت قائمة، مثل النزاعات بين الجماعات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح والجماعات المسلحة الموالية للحوثيين، وبين الجماعات المسلحة المرتبطة بحزب الحراك ولواء المدرعات "٣٣"، بقيادة العميد عبد الله ضبعان، الذي انضمت قواته إلى وحدات الجيش الموالية لصالح.

(٣) يتألف التحالف من جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (باستثناء عمان)، فضلاً عن مصر، والأردن، والمغرب، والسنغال، والسودان.

(٤) انظر الفرع ألف من المرفق الأول لمزيد من المعلومات بشأن التطورات السياسية والظروف الإنسانية.

١٢- وقد تدهورت الحالة في اليمن بدرجة كبيرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولا تزال الهجمات الأرضية والجوية الدائرة حالياً تلحق خسائر فادحة وأضراراً جسيمة بالبنيات التحتية للقطاعين العام والخاص، وتعرقل كثيراً سرعة مرور الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين.

١٣- وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وثقت المفوضية مقتل ٢٠٦٧ مدنياً، وإصابة ٢٨١٥ آخرين جراء النزاع. ويُدعى أن ٢٥٩ فرداً منهم ألقوا حتفهم جراء القصف الجوي لقوات التحالف، وأصيب ٣٦٠ فرداً؛ ويزعم أيضاً أن ٤٧٥ مدنياً قد قُتلوا، وأصيب ١٢١ ١ آخرين جراء قصف اللجان الشعبية، ووحدات الجيش الموالية للرئيس السابق صالح؛ وزعم أيضاً أن ١١٣ مدنياً قُتلوا، وأصيب ١٥٤ آخرين، جراء هجمات الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة وما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). كما قتلت جماعات مسلحة مجهولة وأصابت أشخاصاً آخرين. وقد بلغ مجموع عدد الإصابات الموثقة في صفوف المدنيين ٣٥٩١ قتيلاً و ٦٣٦٠ جريحاً، منذ اشتداد النزاع في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥.^(٥)

خامساً- التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق

١٤- أصدر الرئيس هادي، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المرسوم الرئاسي رقم ١٣، المعدل للمرسوم الرئاسي رقم ١٤٠ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والقاضي بتعيين تسعة أعضاء في اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تم الإبلاغ عنها منذ عام ٢٠١١، وذلك وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٢٤ و ١٩/٢٧. وعقب استقالة ثلاثة من الأعضاء المعينين ووفاة آخر، عيّن رئيس الجمهورية أربعة أعضاء جدد في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

١٥- ووفقاً لقرار المجلس ١٨/٣٠ الذي طلب إلى المفوضية السامية مساعدة اللجنة الوطنية، اتخذت المفوضية عدداً من الإجراءات على وجه السرعة؛ حيث أرسلت ثلاثة من خبراء القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى عمّان لتقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية في مجال بناء القدرات؛ وعقدت اجتماعات مع ممثلي اللجنة الوطنية في جنيف، في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ من أجل توضيح طبيعة التعاون بين المفوضية واللجنة؛ وقدمت إلى اللجنة كتيبات وأدوات أخرى، باللغتين العربية والإنكليزية، تتعلق بالمعايير المنهجية، والتحقيقات المرتبطة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني؛ ووضعت لأعضاء اللجنة وللمراقبين الميدانيين استبيانات ودراسات استقصائية على شبكة الإنترنت من أجل تقييم احتياجات اللجنة، وتطوير أنشطة بناء القدرات وفقاً لتلك الاحتياجات.

(٥) انظر الرسومات للإصابات التي سجلتها المفوضية في المرفق الثاني.

١٦- وبعد الصعوبات الأولية التي واجهت المفوضية في تلقي المعلومات من اللجنة الوطنية، تحسن بشكل ملحوظ مستوى التعاون معها، بعد عقد اجتماع توضيحي مع القاضي الذي يرأسها، في عمّان، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦. ونظراً للتحديات الأمنية التي واجهت تنظيم حلقة عمل في عدن، تحولت المفوضية إلى عمّان ونجحت في تنظيمها هناك، في الفترة من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حيث حضرها ٢٦ مراقباً ميدانياً من اللجنة الوطنية. كما تقرر تنظيم حلقة دراسية مع خبراء اللجنة في عمّان، في تموز/يوليه ٢٠١٦، لكن لأسباباً أمنية ولوجستية حالت دون ذلك، بالرغم من أن المفوضية والخبراء أعربوا عن استعدادهم لحضورها.

١٧- ويدرك المفوض السامي أن اللجنة الوطنية واجهت منذ نشأتها عدداً من التحديات، ولا سيما ظروف أمنية مزرية، وعدم تعاون أطراف النزاع معها، وعدم اعترافهم بها. وفي وقت صياغة هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد قدمت إلى المفوضية معلومات عن منهجيتها، أو استنتاجاتها، أو ما حقته من تقدم بشأن إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة.

سادساً- ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات

ألف- العمليات العسكرية^(٦)

١٨- وثقت المفوضية الكثير من الادعاءات بشأن انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني في سياق ما كان يدور من اقتتال في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تستطع المفوضية تحديد أي أهداف عسكرية محتملة في عدد من الهجمات التي وثقتها. ولا يزال يتناهب قلق شديد بشأن إمكانية تعرض المدنيين للقتل العرضي والإصابات والأعيان المدنية للضرر بصورة مفرطة في العديد من الحالات التي تمكنت من تحديد أهداف عسكرية فيها، قياساً إلى المكاسب العسكرية الملموسة والمباشرة التي سعت تلك الهجمات إلى تحقيقها.

١- الهجمات التي شنتها اللجان الشعبية التابعة للحوثيين ووحدات الجيش الموالية للرئيس السابق صالح على المدنيين والأعيان المدنية

(أ) الهجمات على المناطق السكنية

١٩- وثقت المفوضية هجمات متكررة شنتها اللجان الشعبية والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح على المدنيين وعلى الأعيان المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية. وقد كان أكثر الهجمات فتكاً هو الهجوم الذي استهدف حي الغليل في مقاطعة دار سعد في عدن في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر الشكل السادس^(٧)). فقد قتل جراء ذلك الهجوم، ١٠٧ مدنيين،

(٦) انظر الفرع بء من المرفق الأول لمزيد من المعلومات بشأن الهجمات على المناطق السكنية.

(٧) التقط موظفو المفوضية جميع الصور الفوتوغرافية التي ترد في هذا التقرير.

من بينهم ٢٩ طفلاً و ٣٢ امرأة، وأصيب ١٩٨ آخرين، من بينهم ٢٨ طفلاً و ٤٢ امرأة، و ١٤ منزلاً سكنياً. وأبلغ شهود عيان وسكان من حي الغليل المفوضية أن غالبية سكان ذلك الحي من جماعة المهمشين.

الشكل ١

أمثلة الدمار الذي لحق بمقاطعة دار سعد في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٥



٢٠- وتعرضت المناطق السكنية والأسواق في تعز لسلسلة من الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون في الفترة من ٣ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مما أسفر عن مقتل ١٨ مدنياً، من بينهم ٧ أطفال، وإصابة ٦٨ آخرين. وذكر كثير من المصابين في هجوم بالقرب من سوق ديلوكس في ٣ حزيران/يونيه، أن القصف أتى من جهة تلال تبات السوفيتيل، في الجزء الشرقي من مدينة تعز، التي كانت خاضعة حينها لسيطرة اللجان الشعبية والقوات الموالية لصالح. واستمر قصف المناطق المدنية حتى مساء يوم ٤ حزيران/يونيه، وبدأ مرة ثانية في ٦ حزيران/يونيه، عندما تعرضت عدة منازل في مقاطعتي التعزية والقاهرة للقصف، مما أسفر عن مقتل ٣ مدنيين وإصابة ١٢ آخرين، من بينهم ٩ أطفال.

٢١- ويدعى أن اللجان الشعبية قصفت، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، ثلاثة منازل لأعضاء بارزين في حزب الإصلاح في مقاطعة عتمة، بمحافظة ذمار. وقال شهود إن حوالي ٢٠ عضواً من اللجان الشعبية وضعوا أجهزة متفجرة يدوية الصنع في مبني سكني لأربع أسر ونسفوه بما فيه من ممتلكات. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تم تفجير منزل زعيم بارز من حزب الإصلاح في قرية الجوز بني وائل في محافظة إب. وأبلغ شهود المفوضية أن اللجان الشعبية هدّدت في مناسبات

عديدة بتدمير منازل السكان المشتبه في تعاطفهم مع العقيد عبد الوهاب الوائلي. وقد أفضت حملة التهريب التي شنّها الحوثيون إلى تشريد السكان المحليين على نطاق واسع، لا سيما في مقاطعة العدين بمحافظة إب؛ حيث أُخليت المنازل من سكانها قبل تدميرها.

(ب) ادعاءات استخدام الألغام الأرضية

٢٢- وثقت المفوضية حالات زعم أصحابها أن مدنيين قُتلوا أو أُصيبوا جراء ألغام أرضية زُرعت في مناطق تخضع لسيطرة الحوثيين والجماعات المسلحة المؤيدة لصالح، ولم تتمكن المفوضية التأكد من وقت زراعتها. وفي إحدى الحالات في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، قُتل طفل وجُرح مدنيان جراء انفجار لغم أرضي في وادي العبيد بمقاطعة السروات، بالقرب من الطريق الرئيسي بين مأرب وصنعاء. ووقعت حادثة مماثلة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ عندما قُتل ستة مدنيين، من بينهم طفلان، وأُصيب امرأتان جراء تفجير ألغام أرضية في منطقة الضباب القريبة من تعز.

(ج) هجمات القناصة

٢٣- وثقت المفوضية حالات يُدّعى أن القناصة المتمركزين في المناطق والمباني الخاضعة لسيطرة اللجان الشعبية أطلقوا النار على أشخاص مدنيين. فقد أطلق أحد القناصة النار، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على طفلة عمرها ٨ سنوات في شارع الأربعين في تعز فقتلها. وذكر شهود أن أقارب الطفلة لم يتمكنوا من إنقاذها على الفور بسبب استمرار نيران القناصة، وأن مقاتلي اللجنة الشعبية كانوا متمركزين على أسطح المباني القريبة.

٢- الغارات الجوية لقوات التحالف على المدنيين والأعيان المدنية

٢٤- وثقت المفوضية حالات غارات جوية شنتها قوات التحالف وألحقت أضراراً بمناطق مكتظة بالمدنيين، من بينها أسواق ومناطق سكنية، علاوة على مناسبات اجتماعية مثل حفلات الزفاف، ونتج عنها عدد كبير من الضحايا وأضرار كبيرة بالبنيات التحتية. وتشير الحالات التي رصدتها المفوضية إلى أن الهجمات الجوية هي أكبر سبب مفرد للإصابات، إذ أسفرت عن نحو ثلث الوفيات والإصابات التي سجلتها المفوضية.

(أ) الهجمات على الأسواق^(٨)

٢٥- وثقت المفوضية خمس هجمات على الأسواق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأسفرت مجتمعة عن مقتل ٢٦٩ مدنياً وإصابة ١٢٤ آخرين. وفيما يلي أخطر الهجمات وأكثرها تمثيلاً: شنت قوات التحالف في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ غارتين جويتين على سوق الخميس في مقاطعة مستبأ، بمحافظة حجة خلال ساعات الذروة (انظر الرسم البياني الثاني). ونتيجة

(٨) انظر الفرع جيم من المرفق الأول للحصول على معلومات عن هجمات أخرى على الأسواق وثقتها المفوضية.

لذلك، قُتل ١٠٧ مدنيين، بينهم ٢٥ طفلاً، وأصيب ٣٧ مدنياً، بينهم ٤ أطفال وامرأة، وتم تدمير ما مجموعه ١٦ متجرًا. وأشار كثير من الشهود الذين قابلتهم المفوضية بعد ساعات من الهجوم إلى أن في وقت الهجوم كانت هناك نقطة تفتيش عسكرية يديرها ما بين أربعة إلى ستة أفراد من الشرطة، وأعضاء من اللجان الشعبية على بعد حوالي ٢٥٠ متراً من السوق. وأضاف الشهود أنه لم يصدر أي تحذير للمدنيين في المنطقة قبل شن هذه الهجمات.

الشكل ٢

أضرار لحقت سوق الخميس



٢٦- وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، شنت قوات التحالف غارة جوية على سوق الخالق في مقاطعة نهم بمحافظة صنعاء، قُتل جراءها ٤١ مدنياً، من بينهم ٩ أطفال و ٤ نساء، وأصيب ٣٣ آخرين، من بينهم ٦ أطفال و ٣ نساء. واستناداً إلى شهادات مباشرة للسكان المحليين الذين قابلتهم المفوضية، كان معظم القتلى والمصابين من التجار الذين يعملون في السوق وزبائن كانوا يتسوقون في وقت الهجوم. ولم تستطع المفوضية إثبات وجود أي أهداف عسكرية في محيط السوق.

(ب) الهجمات على حفلات الزفاف^(٩)

٢٧- وثقت المفوضية هجمات شنتها قوات التحالف على حفلي زفاف. وتشير إفادات كثير من الشهود الذين قابلتهم المفوضية والمعلومات التي جمعتها إلى مقتل ٨٠ مدنياً، من بينهم ٣٢ امرأة، و ٣٨ طفلاً، وإصابة ٤٠ شخصاً آخرين نتيجة الغارات الجوية التي استهدفت حفل زفاف في مقاطعة المخا بمحافظة تعز، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأبلغ شهود المفوضية أنهم سمعوا أصداً مدوية لطائرات عسكرية مرّت على علو منخفض حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وأعقبها إطلاق أول قذيفتين، حيث ضربتا خيمة كانت تستضيف جماعة من الرجال.

(٩) انظر الفرع جيم من المرفق الأول لمزيد من المعلومات عن الهجمات الأخرى على حفلات الزفاف التي وثقتها المفوضية.

وأضاف الشهود أن قذيفة ثالثة ضربت خيمة تستضيف جمعاً من النساء على بعد ٥٠ متراً من خيمة الرجال، بعد لحظات عقب ذلك. وقد دمرت بقايا هذه القذائف جزءاً من منزل يبعد حوالي ٧ أمتار عن ذلك المكان، مما أدى إلى مقتل شخصين من المدنيين.

(ج) الهجمات على المباني السكنية^(١٠)

٢٨- وثقت المفوضية ادعاءات بأن قوات التحالف استهدفت بيوت أفراد تابعين للحوثيين، وأقارب للرئيس السابق صالح، وأفراداً لا يُعرف عنهم أي انتماء سياسي. وقد أسفر الكثير من هذه الهجمات عن مقتل مدنيين أو إصابتهم بجراح خطيرة. وترد أدناه اثنتان من أبرز هذه الهجمات.

٢٩- أصابت ضربات جوية شنتها قوات التحالف في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ منازل تبعد ما بين ٥ و ١٢٠ متراً من قصر الرئيس السابق صالح في تعز، وأسفرت عن مقتل ٥٣ مدنياً، من بينهم ٢٨ طفلاً و ١٢ امرأة، وإصابة ١١ شخصاً آخرين. وأشار السكان المحليون وشهود عيان إلى أن اللجان الشعبية ربما كانت تستخدم هذا القصر لأغراض عسكرية في وقت الهجوم. وعليه، لربما كان القصر هدفاً عسكرياً. ومع ذلك، لم تتوصل المفوضية إلى أي معلومات بشأن اتخاذ تدابير احترازية، لا سيما وأن السكان الذين قابلتهم المفوضية أشاروا إلى أنه لم يصدر أي تحذير إلى السكان المحليين.

٣٠- وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لقي قاض وسبعة من أفراد أسرته حتفهم، ومن بينهم ثلاث نساء وثلاثة أطفال؛ وأصيب خمسة آخرين؛ عندما ضربت غارة جوية شنتها قوات التحالف منزلاً من ثلاثة طوابق في حي النهضة في ضواحي مدينة صنعاء، ودمرت ثمانية منازل مجاورة له. وأفادت أقوال شهود، فيهم اثنان من حراس [القاضي] الشخصيين الذين نجوا من الهجوم، بأن طائرة قد حامت فوق منزل القاضي، وبعد بضع دقائق أصابت قذيفتان المنزل، ما تسبب في الإصابات التي أبلغ عنها.

(د) الهجمات على البنيات التحتية العامة والخاصة^(١١)

٣١- حققت المفوضية في العديد من الهجمات الجوية التي شنتها قوات التحالف ضد الأهداف المدنية وأفضت إلى قتل عدد كبير من المدنيين وإصابتهم إصابات خطيرة، وإلى تدمير جزئي أو كلي للبنات التحتية العامة والخاصة.

(١٠) انظر الفرع الأول من المرفق الأول لمزيد من المعلومات عن الهجمات على المباني السكنية الأخرى التي وثقتها المفوضية.

(١١) انظر الفرع جيم من المرفق الأول لمزيد من المعلومات عن هجمات أخرى على البنيات التحتية العامة والخاصة التي وثقتها المفوضية.

٣٢- وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، ضربت غارة جوية شنها التحالف المجمعات السكنية لمخطة الطاقة البخارية في مقاطعة المخا بمحافظة تعز، مما أسفر عن مقتل ٧٣ مدنياً، من بينهم ١٣ امرأة و ١١ طفلاً، وإصابة ٩٣ شخصاً آخرين. وأفاد شهود عيان المفوضية بأن المجمعين السكنيين كانا يأويان عمال المخطة وأفراد أسرهم. ويبعد أحد المجمعين حوالي ٥٠٠ متر من محطة توليد الطاقة بينما يبعد الثاني حوالي كيلومتر. وأبلغت المفوضية بأن الهجمات الجوية أصابت عمارتين سكنيتين قريبتين، مما تسبب في أضرار كبيرة. وأكد شهود أنه لم تكن هناك أهداف عسكرية في محيط المجمع في وقت الهجوم.

(هـ) ادعاءات استخدام القنابل العنقودية

٣٣- تعتقد المفوضية أن ادعاءات استخدام قوات التحالف قنابل عنقودية، وزرع الجماعات المسلحة الموالية للحوثيين ووحدات الجيش الموالية لصالح ألغاماً أرضية، ادعاءات موثوقة. وتلاحظ المفوضية أن اليمن والمملكة العربية السعودية ليسا طرفين في اتفاقية الذخائر العنقودية، وأن اليمن صدق على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلى الرغم من أن هاتين الدولتين لم تحظا باستخدام القنابل العنقودية، إلا أن استخدامهما في مناطق سكنية مدنية، لا سيما في غياب تدابير احترازية، قد يتساوى وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، في ضوء هذه الأسلحة العشوائية بطبيعتها^(١٢).

٣٤- وظهرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ادعاءات باستخدام قوات التحالف قنابل عنقودية. وتحققت المفوضية من إفادات تشير إلى أن ذخائر عنقودية صغيرة أُلقيت من الجو خلال الهجمات على مقاطعات بكيل المير، وحيران، وحرص، بمحافظة حجة. وأجرت المفوضية مقابلات مع بعض الضحايا والشهود، وذهبت في زيارات ميدانية إلى المناطق المتضررة، وتأكدت من أن ستة مدنيين أصيبوا جراء انفجار القنابل العنقودية المزعومة. وتم توثيق استخدام هذه القنابل عبر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في حجة (انظر الشكل الثالث). ونظرت المفوضية في ادعاءات استخدام قوات التحالف ذخائر عنقودية ذكر أنها أصابت ميناء الحيمة وقرية الحيمة في مقاطعة المخا بمحافظة الحديدة، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتشير المعلومات التي جمعتها المفوضية من بعض الشهود إلى إصابة ١١ مدنياً عندما سقطت ذخائر عنقودية على خمسة منازل مدنية في قرية الحيمة (انظر الشكل الرابع).

٣٥- وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أثبتت ادعاءات مماثلة عندما أصيب مدنيان، وتضررت خمسة مباني سكنية، وسبع سيارات، وزعم أن قوات التحالف ألقت قنابل عنقودية من الجو على الأحياء السكنية في صنعاء (انظر الأشكال من الخامس إلى السابع). وأفاد شهود قابلتهم المفوضية بأن هجمات قوات التحالف استهدفت شارع العشرين، وشارع الرباط في

(١٢) انظر الممارسة المرتبطة بالقاعدتين ٧١ و ٨١: Restrictions on the Use of Landmines (2016) and ICRC.

Rule 71: Weapons That Are by Nature Indiscriminate

حي السعيد، وشارع الرقاص، وشارع سيطاش، وشارع الزراعة في مقاطعة معين. وأبلغ شهود المفوضية بأنهم سمعوا في الساعات الأولى من يوم ٦ كانون الثاني/يناير دوي انفجارات خارج منازلهم. وعندما خرجوا وجدوا ما بدا أنه بقايا قنابل عنقودية. وذكر شهود عيان أيضاً أن أضراراً لحقت بخمسة منازل وما لا يقل عن سبع سيارات نتيجة إصابتها بشظايا الانفجارات.

٣٦- وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، زُعم أن قوات التحالف استخدمت قنابل عنقودية أثناء غارات جوية على جبل المرحه، ومنطقة المحجر إلى الجنوب من مصنع إسمنت عمران (انظر الشكل الثامن). ونتيجة لذلك، لحقت أضرار بألة تشييد يملكها المصنع.

الشكل ٣

مخلفات القنابل العنقودية في منطقة الخضراء بمحافظة حجة



الشكل ٤

مخلفات قنابل عنقودية في قرية الحيمة بمحافظة الحديدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥



الشكل ٥

مخلفات قنابل عنقودية قرب شارع الزراعة في مدينة صنعاء في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦



الشكل ٦

مخلفات ذخائر صغيرة في حي السعيد بمدينة صنعاء في ٦ كانون الثاني/يناير



الشكل ٧

سيارة في شارع الزراعة دمرها هجوم ٦ كانون الثاني/يناير



الشكل ٨

مخلفات قنابل عنقودية عشر عليها في مصنع إسمنت عمران في شباط/فبراير ٢٠١٦



٣- هجمات الجماعات المسلحة الأخرى^(١٣)

٣٧- لاحظت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدداً متزايداً من هجمات الجماعات المسلحة ضد المدنيين، بمن فيهم زعماء دينيون، وممثلون حكوميون، وأفراد من قوات أمن الدولة، وعاملون في مجال تقديم المعونة. ونشأ عن استمرار النزاع فراغ أمني ما فتئ يتزايد وما فتئت الجماعات المسلحة تستغله. وقد شنت معظم الهجمات التي وثقتها المفوضية جماعات تنتمي بشكل واضح إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية؛ بيد أن بعضها شنته جماعات لا تزال مجهولة.

٣٨- وتعرض موكب مدير الأمن في محافظة لحج، في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، لهجوم بسيارة مفخخة بجهاز متفجر يدوي الصنع عند مروره بحي الطيارين في مقاطعة الشيخ عثمان بمحافظة عدن. وأصيب المدير وخمسة من حراسه الشخصيين، ولقي طفل كان يقف قريباً حتفه نتيجة الانفجار. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قُتل اثنان من العاملين في المجال الإنساني في مقاطعة الحوث بمحافظة عمران، ممن يقدمون المعونة إلى المشردين النازحين إلى مدينتي عمران وصعدة. وأفاد أحد الشهود بأنهما كانا عائدين من مدينة صعدة إلى صنعاء عندما أوقف مسلحون مجهولون سيارتهما واعتدوا عليهما.

٣٩- وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أطلق مسلحون النار على مسؤول بإدارة الأمن السياسي، وهو ابن الأمين العام لحزب الحراك في الضالع، وأردوه قتيلاً في مقاطعة خوار مكسر بمحافظة عدن. وقد أعلنت جماعة أنصار الشريعة، المنتسبة لتنظيم القاعدة المحلي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي مسؤوليتها عن عملية القتل هذه. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

(١٣) انظر الفرع دال من المرفق الأول لمزيد من المعلومات عن هجمات الجماعات المسلحة الأخرى التي وثقتها المفوضية.

أطلق مسلحون مجهولون يركبون دراجات نارية النار على وجه عقيد في وحدة التحقيقات الجنائية وأردوه قتيلاً في منطقة الشيخ عثمان بعدن. ولقي اللواء جعفر محمد سعد، محافظ عدن، مصرعه عندما فجّرت سيارة مركونة أثناء مرور موكبه بالقرب منها في مقاطعة التواهي، وفقاً لإفادات وسائط الإعلام المحلية. ولقي عشرة آخرون مصرعهم في الهجوم، وينتمي كثيرون منهم إلى فريق أمن المحافظ الشخصي. وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية عبر وسائط الإعلام مسؤوليته عن الهجوم.

٤- هجمات الطائرات بلا طيار

٤٠- تشير إفادات تلقتها المفوضية، بأن هجوماً لطائرة بلا طيار، أسفر، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عن مقتل شخصين من المشردين داخلياً من منطقة الجوف في شرق مأرب. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر تعرضت جنازتهما لضربة أخرى من طائرة بلا طيار قُتل جراءها شخصان آخريان. ويدّعى أن المجهتين نفذتهما القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع حكومة اليمن، ضمن حملتها ضد المشتبه في أنهم ينتمون إلى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة.

٤١- وأشارت تقارير إعلامية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى أنه يُعتقد أن ٥٠ مسلحاً تقريباً من جماعات يُشتبه في انتسابها إلى تنظيم القاعدة قد قُتلوا في غارة شنتها طائرة بلا طيار في محافظة البيضاء. ولم تتمكن المفوضية من التحقق من هذه الادعاءات أو ما إذا كان مدنيون قد قُتلوا أو أُصيبوا أثناء ذلك الهجوم. وأفادت بلاغات بأن جماعة أنصار الشريعة اعترفت في بيان عبر وسائط التواصل الاجتماعي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦ بأن لواءها تعرض لهجوم في ٢٢ آذار/مارس^(١٤).

باء- الحصار والتطويق

٤٢- يعاني سكان تعز منذ آب/أغسطس ٢٠١٥ من تدهور خطير في الأحوال الصحية، وشبه انهيار في النظام الصحي العام نتيجة الحصار الذي تفرضه اللجان الشعبية. وقد أفاد مكتب الصحة في تعز، في آب/أغسطس ٢٠١٥، بأن جميع المستشفيات العامة الستة توقفت عن العمل باستثناء قسم الطوارئ وجناح علاجات الكلي في مستشفى الثورة والمستشفى الجمهوري. ولم تعد المستشفيات الخاصة الأصغر حجماً وذات القدرات المحدودة، قادرة على استيعاب احتياجات المصابين أثناء القتال. وعلاوة على ذلك، أفضى تفشي حمى الضنك إلى تفاقم الحالة الصحية المتردية أصلاً وسط المدنيين العالقين في تعز؛ وقد سجل مكتب الصحة في تعز ٨١٣ حالة إصابة بحمى الضنك خلال آب/أغسطس ٢٠١٥.

(١٤) انظر الرابط التالي: Ananya Roy, "14 suspected al-Qaeda militants killed by US drone attacks in Yemen", *International Business Times*, 28 March 2016. Available from www.ibtimes.co.uk/14-suspected-al-qaeda-militants-killed-by-us-drone-attacks-yemen-1551811.

٤٣ - وقد لاحظت المفوضية أن قوات التحالف استمرت في فرض حصار بحري وقيود على السفر جواً وبراً خلال الفترة قيد النظر. وتشير الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى تفاقم الأزمة بسبب القيود الصارمة على استيراد السلع الحيوية، التي أسفرت عن انعدام الوقود الضروري لمحطات ضخ المياه، والمستشفيات، والمنازل، وانعدام الأدوية، وحالت دون تقديم الرعاية الصحية الملائمة للأشخاص ذوي الاعتلالات المزمنة، والجرحى بسبب العنف. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين و/أو القوات الموالية لصالح، تضمنت القيود رفضاً متكرراً لطلبات تنقل الأفراد، وطلبات الوكالات الإنسانية، ورفض تدفق المساعدات.

جيم - هجمات على أعيان لها حماية خاصة

٤٤ - تعرضت المرافق الطبية والتعليمية، والمواقع الدينية والثقافية، للهجوم مراراً وتكراراً، على الرغم مما تتمتع به من حماية خاصة. وفي حين أشارت إفادات إلى أن قوات التحالف ألحقت أضراراً بأعيان محمية جراء هجماتها الجوية بصفة رئيسية، زعمت إفادات أخرى أن أنصار الحوثيين والقوات الموالية لصالح قصفوا بالمدفعية مواقع محمية وألحقوا أضراراً بها، وأنهم وضعوا المباني أو المناطق المحيطة بهذه المواقع ضمن أهدافهم العسكرية أحياناً. وشن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية هجمات على المواقع الدينية والثقافية.

١ - المرافق الطبية والموظفون الطبيون^(١٥)

٤٥ - ترد فيما يلي ثلاث مسائل بارزة وثقتها المفوضية بشأن المرافق الطبية والموظفين الطبيين: تعرض مستشفى حيدان في مقاطعة حيدان بمحافظة صعدة، الذي تدعمه منظمة أطباء بلا حدود، لغارتين جويتين حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتمكن موظفو ومرضى المستشفى من الفرار قبل شن الغارة الثانية. وذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن المستشفى يوفر رعاية حيوية لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في المنطقة، وسبق إبلاغ أطراف النزاع ببيانات تحديد موقعه الجغرافي.

٤٦ - ويُزعم أن أعضاء اللجان الشعبية قصفوا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مستشفى الثورة، أحد أهم مرافق الرعاية الصحية في تعز، (انظر الشكل التاسع)، مما أسفر عن مقتل أحد المدنيين وإصابة ثمانية آخرين من بينهم طبيب، وتسبب أيضاً في أضرار هيكلية. وأفادت روايات شهود عيان بأن ثلاث قذائف أطلقت من جبل حرير، الذي كان يخضع حينها لسيطرة اللجان الشعبية.

(١٥) انظر الفرع هاء من المرفق الأول للمزيد من معلومات عن الهجمات الأخرى على المرافق الطبية والموظفين الطبيين التي وثقتها المفوضية.

الشكل ٩

أضرار هيكلية لحقت بمستشفى الثورة في تعز



٤٧- وتعرضت عيادة طبية تديرها منظمة أطباء بلا حدود في حبان بمحافظة تعز، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لضربة جوية من قوات التحالف أدت إلى مقتل مدني واحد وجرح تسعة آخرين، بينهم طفلان وامرأة. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، ذكرت إفادات أن غارة جوية شنتها قوات التحالف ضربت مركز دار النور لرعاية وتأهيل المكفوفين في حي صافية بمدينة صنعاء، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين، بينهم أطفال. وقد تعتبر هذه الهجمات على الوحدات الطبية جرائم حرب وتشكل انتهاكاً للحق في الصحة^(١٦).

٢- المواقع التاريخية والثقافية وأماكن العبادة^(١٧)

٤٨- وثقت المفوضية التدمير الجزئي أو الكلي للمنشآت الثقافية. وتتضمن الحالات الموثقة الضربة الجوية التي شنتها قوات التحالف على مسجد الوهط بمحافظة لحج، في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، مما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين وإصابة ١٥ آخرين؛ وتدمير جماعات مسلحة تنتمي

(١٦) انظر القاعدة ٢٥ بشأن أفراد الخدمات الطبية، والقاعدة ٢٨ بشأن الوحدات الطبية في القانون الدولي الإنساني العرفي كما يرد في مراجع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللتين تتيحان عتبة أعلى من الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

(١٧) انظر الفرع هاء من المرفق الأول للحصول على معلومات عن الاعتداءات الأخرى على المواقع التاريخية أو الثقافية وأماكن العبادة التي وثقتها المفوضية.

إلى القاعدة مقابر قديمة في حضرموت في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وتدمير اللجان الشعبية لجزء من قلعة القاهرة، أحد أهم المواقع التاريخية والمعمارية في البلد، في آب/أغسطس ٢٠١٥^(١٨).

٣- المرافق التعليمية^(١٩)

٤٩- في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، قتل ١٠ مدنيين من بينهم ٣ نساء وطفلان، نتيجة غارة جوية شنتها قوات التحالف على مدرسة مسعد بن عمير في مقاطعة توبان بمحافظة لحج. وأفادت روايات شهود عيان بأن الضحايا أشخاص من المشردين داخلياً من عدن كانوا يسكنون هذه المدرسة في وقت الهجوم. ولم تجد المفوضية دليلاً على وجود أي هدف عسكري محتمل في هذه المدرسة أو في محيطها.

٥٠- وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، تعرضت جامعة الزهراء بمدينة صنعاء لغارة جوية شنتها قوات التحالف، مما أدى إلى مقتل طفل واحد وإصابة خمسة مدنيين آخرين، وإلحاق أضرار هيكلية بمباني الجامعة و ١١ منزلاً قريباً منها. وتكبّدت جامعة سبأ، القرية من ذلك المكان، أضراراً هيكلية جزئية.

دال- حرية التعبير

٥١- استمرت الاعتداءات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأثيرت ادعاءات شملت، من بين أمور أخرى، فرض قيود على حرية التعبير، وسلب الحرية تعسفاً، والاحتجاز غير القانوني، والاختفاء القسري، والترهيب، والقتل على أساس غير قانوني. وحجبت السلطات التي تخضع لسيطرة اللجان الشعبية ١٠ مواقع إخبارية، وصادرت أربع محطات تلفزيون فضائية، ومنعت صدور خمسة صحف.

٥٢- ووثقت المفوضية ١٠ حالات مدممة لمباني منظمات حقوق الإنسان، و ٤ حالات منعت خلالها السلطات القائمة بحكم الواقع، والخاضعة لسيطرة الحوثيين، المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر إلى خارج البلد. وقد تحققت المفوضية من ادعاءات خطيرة أخرى تتعلق بترهيب استهدف أعضاء المعارضة السياسية، بما في ذلك قصف اللجان الشعبية منزل عضو بارز في حزب الإصلاح في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في قرية جوز بني وائل، بمحافظة إب.

(١٨) تنص القاعدة ٣٨ من القانون الدولي الإنساني العربي على أنه يتعين على كل طرف احترام الممتلكات الثقافية [وأنه] يجب إيلاء اهتمام خاص في العمليات العسكرية لتجنب الإضرار بالمباني المخصصة لأغراض دينية أو فنية أو علمية أو تربية أو خيرية وبالأثار التاريخية ما لم تكن أهدافاً عسكرية. ويجب ألا تتعرض الممتلكات ذات الأهمية العظيمة للتراث الثقافي لأي شعب للهجوم إلا في الحالات التي تستلزمها الضرورة العسكرية القهرية. وتتمتع المواقع الثقافية أيضاً بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحمي حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية.

(١٩) انظر الفرع هاء من المرفق الأول للحصول على معلومات عن الهجمات على المرافق التعليمية الأخرى التي وثقتها المفوضية.

هاء- سلب الحرية^(٢٠)

٥٣- في القرار ١٨/٣٠، أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه العميق إزاء اختطاف الناشطين السياسيين والانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، تحققت المفوضية من ٤٩١ حالة تصنّف في عداد سلب الحرية على يد أطراف النزاع المختلفة (انظر الشكل العاشر)^(٢١). وتشير المعلومات التي جمعتها المفوضية إلى أن ٨٩ في المائة من حالات سلب الحرية ارتكبتها اللجان الشعبية، بينما تُعزى نسبة ٦ في المائة منها إلى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، و ٥ في المائة إلى لجان المقاومة الشعبية الموالية لهادي. وأفادت بلاغات، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، بأن ٢٤٩ شخصاً سلبوا حريتهم^(٢٢)، بمن في ذلك ١٨ صحفياً كانوا قيد الحبس في مراكز احتجاز في محافظات مختلفة^(٢٣). ولا يزال مكان وجود أربعة محتجزين مجهولاً، ويمكن تصنيف هذه الحالات في عداد حالات الاختفاء.

٥٤- وأحصت المفوضية في صنعاء ما لا يقل عن ثمانية أماكن لسلب الحرية تديرها اللجان الشعبية، ويوجد بعضها في هبرة في مقاطعة الشعب، وهطارش في مقاطعة بني حشيش، والثورة، ومنزل علي محسن الأحمر في حدة. وقد أبلغ من أُفرج عنهم مؤخراً المفوضية بأن ظروف سلب حريتهم اتسمت بسوء التغذية، والحرمان من الرعاية الطبية، وبأن زيارات ذويهم كانت محدودة للغاية، وبأن حالة الصرف الصحي كانت مزرية.

٥٥- وزارت المفوضية، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أماكن لسلب الحرية في سبع محافظات، هي: عدن، وأبين، وحجة، والحديدة، وإب، وصنعاء، وشبوة. وتضمّنت الزيارات الميدانية مقابلات فردية مع ٥٦ فرداً من الأشخاص الذين سلبت حريتهم، ومع سجناء ومحتجزين ومسؤولين كبار في مدينة صنعاء. وبلغ مجموع عدد المحتجزين لدى "هيئة التأهيل والإصلاح"، وفقاً للمعلومات التي جمعتها المفوضية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ٨ ٩٠٥ شخصاً.

(٢٠) انظر الفقرة ١٠ من المرفق الأول للحصول على معلومات عن الحالات الأخرى لسلب الحرية.

(٢١) وثقت المفوضية حالات احتجاز لمقاتلين، لكنها لم توثق ادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وتضطلع المفوضية برصد تبادل المقاتلين بين أطراف النزاع.

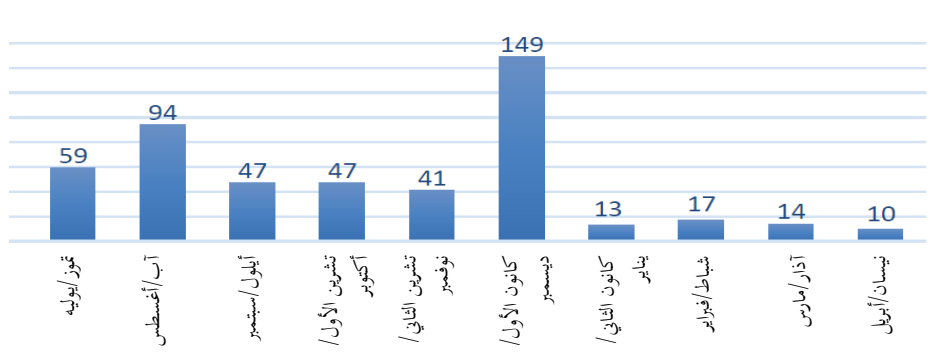
(٢٢) أشارت منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته في عام ٢٠١٦ إلى أن قوات الحوثيين تحتجز حالياً ما لا يقل عن ١١ صحفياً. انظر منظمة العفو الدولية: "Where is my father? Detention and disappearance in Huthi-controlled Yemen" (London, 2016). وأشار المرصد اليمني لحقوق الإنسان في تقاريره المقدمة إلى المفوضية في شباط/فبراير ٢٠١٦، إلى أن ١٣ صحفياً سلبوا حريتهم.

(٢٣) مراكز الاحتجاز في محافظات الحديدة، وصنعاء، وعدن، وإب، وتعز، وحضرموت، وشبوة.

٥٦- ووجهت المفوضية ٢٤ رسالة إلى مختلف السلطات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، طلبت فيها معلومات وأعربت عن قلقها إزاء مصير ٤٩١ شخصاً ممن سُلبت حريتهم، لكنها لم تتلق بعد أي رد^(٢٤).

الشكل ١٠

حالات سلب الحرية التي وثقتها المفوضية على أساس شهري



واو- حالات القتل

٥٧- سجلت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقتل ستة صحفيين و ١١ اعتداء تعرض فيها صحفيون للإصابة. وتلقت المفوضية إفادات تشير إلى أرقام أعلى من ذلك^(٢٥)، لكنها لم تتمكن من التحقق منها. وقد سجل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أكبر عدد من عمليات القتل منذ بداية النزاع. ووثقت المفوضية ٢٧ حالة قتل في عدن وحدها. وقد ارتكب مسلحون مجهولون أو جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية معظم هذه الهجمات، وكانوا يستهدفون في الغالب أفراد قوات الأمن والسلوك القضائي والمدنيين.

٥٨- وذكر شهود عيان أن لجان المقاومة الشعبية الموالية لهادي قتلت شخصاً يشتبه في أنه من القناصة المواليين للحوثيين، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، وعرضت جثته العارية للجمهور في شارع ٢٦ أيلول بمدينة تعز^(٢٦). وذكر السكان المحليون أن الضحية قُتل وهو منبسط على الأرض ووجهه إلى أسفل، وسُحلت جثته وعُلقت من رجليها. وفي حالة أخرى، ذكر شهود أن

(٢٤) وجهت المفوضية أيضاً ست رسائل إلى وزارة الداخلية، خمسة منها إلى المكتب السياسي لحركة أنصار الله، و٣ إلى مكتب الرئيس، واثنان إلى المدعي العام، واثنان إلى رئيس قوات الأمن لمدينة صنعاء، واثنان إلى مكتب الأمن الوطني، واثنان إلى رئيس اللجنة الثورية للحوثيين، وواحدة إلى مجلس القضاء العالي، وأخرى إلى وزارة الشؤون الخارجية.

(٢٥) أشار مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في تقريره المعنون انتهاكات حرية الإعلام - اليمن لعام ٢٠١٥، إلى أن ١٤ صحفياً لقوا مصرعهم في عام ٢٠١٥، وسُلب ٢٥٤ صحفياً حريتهم، وتعرضت ٤٦ مؤسسة إعلامية ومنازل صحفيين لهجمات.

(٢٦) أكدت الحادثة مصادر علنية تشمل تسجيلات بالفيديو.

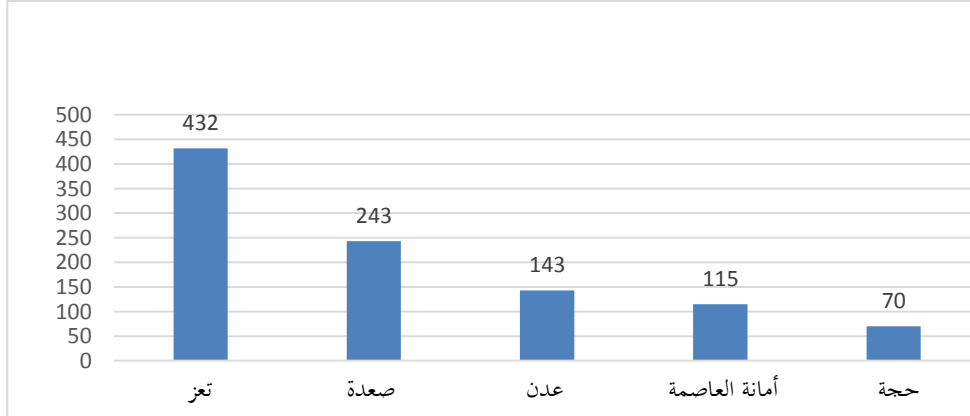
شخصاً يشتبه في أنه مقاتل من أنصار الحوثيين قبض عليه، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٦، قرب متجر الأصبحي في حي السعيد بمقاطعة القاهرة، بمحافظة تعز، وأن أعضاء من لجان المقاومة الشعبية أطلقوا النار على رأسه ثلاث مرات.

زاي- التأثير على الأطفال

٥٩- لقد كان للنزاع المستمر أثر مدمر على الأطفال حيث تشير المعلومات التي جمعتها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ^(٢٧) إلى مقتل ٦٢٠ طفلاً وإعاقة ٧٥٨ طفلاً آخرين نتيجة القتال الدائر منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر الشكل الحادي عشر)^(٢٨). وتلقت المفوضية معلومات تشير إلى أن أطراف النزاع جندت أطفالاً، ووزعتهم على نقاط التفتيش العسكرية المخصصة، واستخدمتهم في أعمال قتالية. وقد وثقت فرقة العمل ٥٥٩ حالة من حالات تجنيد الأطفال في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ حتى أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر الشكل الثاني عشر)، ويدعى أن معظمها حدث في محافظة صنعاء، على يد اللجان الشعبية^(٢٩). ويُعتبر تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، التي صدقت عليها حكومة اليمن.

الشكل ١١

المحافظات التي أبلغ فيها عن أكبر عدد من الإصابات بين الأطفال (تموز/يوليه ٢٠١٥ - حزيران/يونيه ٢٠١٦)



المصادر: فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ.

(٢٧) تضم فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، المنشأة في إطار آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وتغطي حالياً ٥٠ مقاطعة في عشر محافظات.

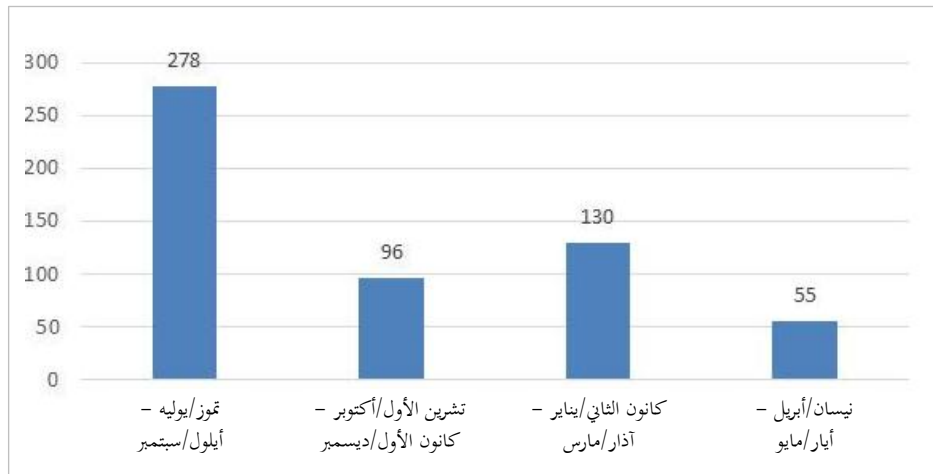
(٢٨) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): *Children on the Brink: The Impact of Violence and Conflict* (2016) *on Yemen and Its Children*. انظر أيضاً الرابط التالي

www.unicef.org/media/files/Yemen_FINAL.PDF. انظر أيضاً مساهمة فرقة العمل القطرية في هذا التقرير.

(٢٩) مساهمة فرقة العمل القطرية في هذا التقرير.

الشكل ١٢

عدد الأطفال المجندين، ٢٠١٥/٢٠١٦



المصدر: فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ.

٦٠- وقد استهدفت المدارس خلال العمليات البرية والهجمات الجوية. وأرغم النزاع ٥٦٠ ألف طفل على الانقطاع عن الدراسة، مما رفع مجموع عدد الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس في اليمن إلى ٢,٢ مليون طفل. وعلى امتداد معظم العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، أشارت اليونيسف إلى إغلاق ١ ٦٠٠ مدرسة في جميع أرجاء اليمن، بما في ذلك إغلاق ٩١٩ مدرسة في محافظات الجوف، وتعز، وصعدة وحدها.

حاء- العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس

٦١- وضع النزاع المستمر المرأة في حالة ضعف يتزايد باطراد. وقد أظهر تقييم الاتجاهات المختلفة خلال عام ٢٠١٥ أن البنات والنساء أكثر عرضة لمخاطر الاعتداء البدني^(٣٠). وأظهر نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس، المنشأ في اليمن في عام ٢٠١٥، والذي يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان، اتجاه مسألة الزواج القسري، ضمن مسائل أخرى، إلى التفاقم باطراد أثناء هذا النزاع.

٦٢- وسجلت المفوضية ادعاءات بشأن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وزارت المفوضية، في تموز/يوليه ٢٠١٥، مستشفى الثورة في مدينة صنعاء، والتقت بشهود أكدوا لها وجود حالات تعرض فيها أشخاص مشردين داخلياً للاغتصاب. وأفاد الأطباء بأن إحدى الحالات المبلغ عنها تخص فتاة عمرها ١٠ سنوات، كانت قد نزحت إلى مقاطعة بني صياح،

(٣٠) منظمة المعونة الإنسانية إنترسوس، "GBV trend analysis 2015: incident reporting by 30 local associations to INTERSOS- UNFPA for 8 governorates, Aden, Lahj, Abyan, Shabwa, Al Dhalea, Amran, Sada'a and Hajjah" (December 2015).

بمحافظة صعدة، وأدخلت المستشفى بسبب إصابات لحقت بها إثر اغتصابها وهي في طريقها إلى دكان بقالة محلي.

٦٣- وأبلغت بعض النساء بأنهن تعرضن لأشكال مختلفة من إساءة المعاملة التي قد تصل حد التعذيب بسبب هذا النزاع، من قبل عناصر اللجان الشعبية في صنعاء. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، زار مراقب من المفوضية السجون المركزي للنساء، الواقع في مدينة صنعاء ويخضع حالياً لسيطرة اللجان الشعبية، وأجرى مقابلات مع بعض النزيلات. وذكرت أربع نساء من الضحايا، في الإفادات التي أدلين بها للمراقب، أن اللجان الشعبية عصبت أعينهن خلال فترة الاحتجاز، وأخذنهن إلى مكان مجهول، وعرضتهن لصدّات كهربائية، ونعتتهن بالغاء. وأضافن أنهن احتُجزن في معزل عن العالم الخارجي إلى أن زارهن ذلك المراقب.

طاء- التشريد القسري والإخلاء

٦٤- لا يزال النزاع يفرز مستويات غير مسبقة من التشرد. وما يثير القلق بوجه خاص هو طرد ما لا يقل عن ١٥٥ شخصاً من عدن عنوة، عقب إطلاق السلطات المحلية حملة "أحمل بطاقة هويتك" في أيار/مايو ٢٠١٦. وذكر شهود أن الحملة استخدمت كوسيلة لتشريد الشماليين، لا سيما الذين ينتمون منهم إلى محافظتي الحديدة وتعز، حيث وقع الكثيرون منهم في الأسر، ونُقلوا قسراً بالشاحنات إلى نقطة التفتيش في منطقة الرباط، حيث أُجبروا على الاتجاه إلى خارج عدن، بالسفر إلى تعز عبر طريق الصبيحة بشكل رئيسي. ونُقل آخرون إلى الحدود بين محافظتي لحج وتعز.

٦٥- وذكر أحد الأشخاص أنه شاهد في حوالي الثالثة صباحاً من يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، طرد قرابة ٣٠٠ شخص عنوة من نزل مجاور لمستودع للسيارات، دون أن يُسمح لهم بأخذ أي ممتلكات. وقد نُقلوا إلى سجن المنصورة، وبعدها إلى منطقة كرش القريبة من الحدود بين محافظتي لحج وتعز، وتركوا ليتدبروا أمر العودة إلى تعز بأنفسهم.

٦٦- وقد أدان الرئيس هادي، في ٨ أيار/مايو ٢٠١٦، عمليات الإخلاء القسري، وأشار إلى أنها "أفعال فردية"، وأنه سيُسمح لجميع الذين أبعادوا من عدن بالعودة إليها فوراً. ومع ذلك، فإن الطابع المنظم والمنسق لعمليات الإخلاء هذه يُثير القلق بأنها قد تكون جزءاً من خطة تهدف إلى طرد الشماليين. ويشكل إخلاء المدنيين قسراً انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني^(٣١).

(٣١) انظر المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٠.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧- ينطوي استمرار النزاع على عواقب مدمرة بالنسبة للسكان في اليمن. فقد لقي ما يقارب ٣ ٦٠٠ مدني مصرعهم، وأصيب أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص. وتفاقمت الأزمة الإنسانية حيث يعاني ٧,٦ مليون شخص على الأقل، من بينهم ٣ ملايين طفل وامرأة، من سوء التغذية في الوقت الراهن، وفقاً لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. واضطر ٢,٨ مليون شخص على الأقل، يشكلون أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ أسرة، إلى الفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان، بعد أن دُمرت منازلهم وفقدوا سبل عيشهم.

٦٨- وقد أفضى النزاع إلى تزايد الادعاءات بشأن حدوث انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وأحدث تدهور الحالة الأمنية العامة فراغاً أمنياً تستغله بشكل متزايد الجماعات المسلحة، بما فيها جماعات أعلنت ولائها لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. وتتنامى بصورة مثيرة للقلق أيضاً حدة الخطاب الانفصالي لدى زعماء سياسيين ودينيين معينين، مما يهدد بتفاقم الانقسامات الطائفية والإقليمية داخل اليمن، وبتمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع اليمني.

٦٩- وأدى طول مدة النزاع إلى تفاقم المخاطر بشكل كارثي يهدد بحدوث انهيار كامل للنظام في اليمن. وتعرض صمود الشعب اليمني لامتحان فوق طاقة البشر. وفي هذا الصدد، يتحمل المجتمع الدولي، بكامل قدراته السياسية والقانونية والمدنية، مسؤولية قانونية وأخلاقية تجاه اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من مستويات اليأس المروعة، وتوفير الحماية لشعب اليمن، وتوفير الإغاثة الإنسانية وتيسير وصولها بسرعة ودون إعاقة إلى المدنيين المحتاجين، وتعزيز التدابير الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم، وضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

٧٠- ويدرك المفوض السامي أن اللجنة الوطنية للتحقيق قد وثقت بعض الانتهاكات والتجاوزات، غير أن المفوضية لم تتلق حتى وقت صياغة هذا التقرير أي معلومات محددة عن هذه الاستنتاجات، أو عن التقدم العام الذي أحرزته اللجنة الوطنية في مجال إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة.

٧١- ويوصي المفوض السامي، في معرض تذكيره بالتوصيات التي سبق أن قدمها المكتب القطري في تقارير سابقة عن حالة حقوق الإنسان في اليمن، جميع أطراف النزاع بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من أجل وقف أعمال القتال والتوصل إلى حل تفاوضي ودائم للنزاع، لما فيه مصلحة شعب اليمن؛

(ب) احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحظر الاعتداء على المدنيين والأعيان المدنية، وكفالة هذا الاحترام، والالتزام بالمبادئ الأساسية للحيلة والتمييز والتناسب؛

(ج) إنهاء تجنيد الأطفال لأغراض عسكرية، وعدم استخدامهم في أعمال قتالية، وضمان اتخاذ تدابير تمنع تجنيدهم واستخدامهم؛

(د) السماح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة ودون عوائق.

٧٢- وتوصي المفوضة السامية حكومة اليمن بما يلي:

(أ) حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص؛

(ب) الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وسن تشريعات متسقة معه.

٧٣- وتحت المفوضة السامية جميع الجهات الفاعلة من غير الدول والمشاركة في النزاع، وبخاصة اللجان الشعبية التابعة للحوثيين، والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح، على:

(أ) الإفراج فوراً ودون شروط عن جميع الأشخاص الذين سلبت حريتهم؛

(ب) الكف فوراً عن جميع الاعتداءات الموجهة ضد حرية التعبير والرأي، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاختفاء والترهيب؛

(ج) السماح دون قيود للمفوضية وغيرها من الوكالات المكلفة بولايات بزيارة جميع أماكن سلب الحرية، والاتصال بالأشخاص الذين سلبت حريتهم.

٧٤- ويناشد المفوض السامي المجتمع الدولي الاضطلاع بما يلي:

(أ) إنشاء هيئة تحقيق دولية مستقلة لإجراء تحقيقات شاملة، في ضوء خطورة الادعاءات بوقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونظراً إلى عدم وجود عمليات مساءلة وطنية شاملة وحاسمة ومقبولة لجميع الأطراف المعنية، وإلى التحديات التي تواجهها اللجنة الوطنية للتحقيق؛

(ب) السماح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين وتيسير وصولها بسرعة ودون عوائق؛

(ج) أن يستخدم المجتمع الدولي نفوذه لمنع الانتهاكات ووقفها، ويحجم عن تشجيع أو تسليح أطراف النزاع.

Annex I

Additional information on political developments and humanitarian conditions

A. Addendum to IV/Context

Political developments

Following two previous ceasefire declarations which have failed to take hold in July and December 2015 as a result of repeated violations by all parties, on 23 March 2016, the UN Special Envoy Ould Cheikh Ahmed stated that a ceasefire was agreed upon from 10 April, and that negotiations between the parties were scheduled to start on 18 April in Kuwait.³² Although the ceasefire has been intermittently violated a number of times by both sides, it has substantially reduced the overall level of violence. On 29 June 2016, the UN Special Envoy announced that the talks are expected to resume on 15 July 2016.

The first few weeks of July 2015 witnessed intense fighting throughout the country and particularly in and around Aden. On 17 July 2015, the Government of Yemen declared that the entire Governorate of Aden had been “liberated” with the assistance of coalition troops. The same troops continued to make military advances in Aden’s periphery and took over the strategic Al-Anad airbase in Lahej on 3 August. By the end of August 2015, the Houthis had abandoned their positions in the governorates of Abyan, Lahej, Al Dhale, Aden and Shabwa. The fighting moved to new frontlines in Baidah, Hajjah, Hodeida, Jawf and Mareb and intensified dramatically in Taizz.

Humanitarian conditions

According to OCHA, since March 2015 health facility reports estimate over 6400 deaths and 31,000 injured over the previous 12 months. Due to damage caused by the conflict, shortage of critical supplies and lack of health workers, over 600 health facilities have closed. Some 220 of these facilities used to provide treatment for acute malnutrition.

The period covered by the report continued to witness massive destruction of civilian infrastructure including houses, hospitals and schools and has the displacement of over 2.8 million people. More than 400,000 families have been forced to flee their homes in search of safety as their homes and livelihoods were being destroyed.

OCHA reports that approximately 3 million women and children under five years require malnutrition treatment or preventive services, 1.3 million girls and boys are acutely malnourished, including 320,000 children who suffer from severe acute malnutrition. According to OCHA, 7.6 million people are struggling to find enough to eat, half of them are on the brink of starvation and 19.3 million people lack adequate access to clean water or sanitation.

OHCHR takes note of the important contributions provided by governments to meet Yemen’s humanitarian needs. In particular, the High Commissioner acknowledges the generous contribution by the Kingdom of Saudi Arabia’s King Salman’s Center which is – amongst others – covering the entire UN Flash Appeal for Yemen 2015, USD 525.000 of which have been pledged to OHCHR.

³² Security Council – Chronology of Events
(<http://www.securitycouncilreport.org/chronology/yemen.php>).

B. Addendum to VI/Allegations of violations and abuses/Military Operations/ 1) Attacks affecting civilians and civilian objects by the Popular Committees affiliated with the Houthis and Army Units loyal to former president Saleh

Attacks on residential areas

In a similar incident, at approximately 7 AM on 20 August 2015, 12 civilians including eleven children were killed, and nine others injured, when Popular Committees affiliated with the Houthis attacked an area *al-Mughtaribeen* Street near Al-Saeed Mosque, Qahirah District, Taizz. According to eyewitness accounts, the neighborhood was struck by a missile that was reportedly launched from the area of Hawban, which was under the control of Popular Committees at the time of the attack. The missile struck several residential buildings causing the reported casualties and substantial infrastructural damage. The OHCHR, found no evidence of any potential military target in the area when the attack was carried out.

On 13 August 2015, members of the Popular Committees positioned at the Fourth Point in Taizz reportedly attacked the Wadi al-Madam residential area in al-Qahira District, Taizz, with heavy mortar shelling. According to eyewitness accounts, six civilians including a child and a woman were killed and another 56 including 14 children and five women were injured. OHCHR monitors found no evidence of potential military targets in the area at the time of the attack and did not come across any information indicating that warnings or other precautionary measures to protect civilians had been taken.

On 19 September 2015, five civilians were killed, including two women and a child, when the Taizz Recreational Centre, located in the Masbah neighbourhood of Taizz, was hit by rocket mortars. Eyewitnesses told OHCHR that the shelling was launched from the areas of Siteen Street and the Air Defence Base, both of which were under the control by Popular Committees affiliated with the Houthis and Army Units loyal to former President Saleh at the time of the attack.³³

C. Addendum to VI/Allegations of violations and abuses/Military Operations/ 2) Airstrikes by the coalition forces affecting civilians and civilian objects :

Attacks on markets

OHCHR documented an aerial attack which hit the Joub Market in Amran's Jabal Eyal Yazid district on 6 July 2015. According to eyewitnesses and medical sources interviewed by OHCHR, 36 civilians, including eight women and nine children, were killed and 21 others injured as a result of the airstrike. Also on 6 July, OHCHR documented another Coalition airstrike which reportedly struck a cattle market Lahj's Tuban district, killing 40 civilians, including 18 children and seven women, and injuring 17 others. The Office also documented an incident in which, on 19 September 2015, a Coalition airstrike hit the Qat Market in Saada's Magnie District, killing 25 civilians and injuring another 16. None of the witnesses interviewed in relation to all three of these attacks reported having been given any prior warning of the attack. OHCHR was unable to identify the presence of possible military objectives.

³³ OHCHR bi-monthly report: 11-24 September 2015.

Attacks on weddings

On 7 October 2015, two airstrikes by the Coalition Forces hit another wedding in Sanaban Village, Anss District, Dhamar Governorate, killing 47 civilians, including 21 women and 15 children, and injuring 58, including 18 women and 16 children. According to witnesses interviewed by OHCHR, military aircraft dropped two missiles resulting in the complete destruction of the two-story house, at the precise time in which invitees had lined up to welcome the three grooms and their brother to the ceremony. Witnesses also told OHCHR that the house belonged to the family of a contractor with no known political affiliations. The Office could not verify the presence of any military target within the vicinity of the site of the wedding.³⁴

Attacks on residential buildings

Furthermore, in the early hours of 18 December 2015, 18 civilians were killed and six injured after two airstrikes hit a house in Wadi Kena, in the al-Safra District of Saada Governorate. According to eyewitnesses, the airstrikes targeted a house belonging to a physician who works in the Wadi Kena village of al-Safra, resulting in the killing of four civilians from the same family and the destruction of their house. Witnesses stated that shortly afterwards a second airstrike hit the same house, this time killing 14 civilians who were helping with the rescue efforts, and causing partial damages to nearby buildings.” OHCHR was unable to identify the presence of possible military objectives.

Similarly on 15 September 2015, 18 civilians including five children and four women were killed, and 14 others including two children and a woman were injured when their homes were struck by Coalition Forces airstrikes in the Dhawran area, Anes District, Dhamar governorate. Local residents told OHCHR that the house belonged to a former leader of the Islah Party and the two neighboring houses belonged to civilians working in the farming industry and who had no known political affiliations. Residents also told OHCHR that they were not aware of possible military targets in the vicinity at the time of the attack, and that no prior warning was issued to the residents of that area.

On 22 September 2015, airstrikes at the hands of the Coalition Forces killed 19 civilians including two women and nine children and injured 15 civilians including 11 children in Al-Sabeen District of Sana’a city. According to eyewitnesses interviewed by OHCHR, two airstrikes hit two civilian homes which were adjacent to the house belonging to a Brigadier from the 310 Brigade who was appointed by the Popular Committees affiliated with the Houthis. The attacks also incurred partial damage to 27 civilian homes within the vicinity.

Three civilians, two of them children, were killed and two houses were completely destroyed on 29 September when a Coalition Forces airstrike hit the house of a former minister and a relative of former president Saleh. Another 6 houses within its vicinity were partially destroyed. All the houses were located in Al-Dafeer area, Mubeen district, Hajjah. OHCHR found no evidence of military objects nearby.

Attacks on public and private infrastructure

At approximately 4 AM on 30 August 2015, 13 civilians were killed and 12 injured as result of an airstrike by the Coalition Forces that hit the Sham Water Bottling Plant, a privately company located in Al-Saqqif neighborhood of the Abss District, Hajjah Governorate. According to eyewitnesses’ accounts, all the casualties were employees working the nightshift at the factory. Witnesses and residents told OHCHR that no military target existed within the vicinity of the factory and no warning was given to the factory workers prior to the attack.

³⁴ OHCHR bi-monthly report: 25 September – 8 October 2015.

On 3 February 2016, 14 civilians including two children were killed, and 53 others, including four children, were injured when an airstrike by the Coalition Forces hit the Amran Cement Factory Complex in Amran Town. The Complex incurred significant destruction to its administrative building. In addition, 11 nearby houses and shops were partially damaged, two trucks were burnt and nine vehicles including an ambulance were destroyed. OHCHR documented two prior incidents in which the same Complex on 18 February 2015 and 12 July 2015.³⁵

On 18 August 2015, an airstrike hit the Teachers' Syndicate Office in Amran, killing 21 civilians, a majority of whom were teachers, and four children and two women, while 28 other civilians were injured. OHCHR learnt that at the time of the attack, the building was hosting a meeting of the Academic Examination Sub-Committee to endorse the final primary and secondary school certificates. Witnesses told OHCHR that two military aircraft dropped two bombs on the building. A survivor from the Ministry of Education told OHCHR that bodies of 15 teachers and two children, sons of the Deputy Director of the Education Office had been pulled out the rubble while 11 others remained in serious conditions. In addition, three private houses were fully destroyed and two public buildings, the Education and Languages faculties, incurred structural damages. At least two officials from the Ministry of Education who survived the attack told OHCHR that there was no military target in the vicinity of the building at the time of the attack, and that no warnings were issued about the imminent attack.³⁶

On 1 September 2015, another airstrike by the Coalition Forces struck a house in Bayda's Mukiras Governorate, killing all members of a family of eleven civilians which included four children and four women. According to eyewitnesses, all the victims were inside the house at the time of the attack, and the targeted house was in a civilian residential area where there were no identifiable military targets within its vicinity.

On 13 October 2015, six civilians including three children and three women were killed, and 13 civilians including five children and eight women were injured, as a result of a series of airstrikes which hit the Omaisay Neighbourhood in the Khokha district of Hodeida. OHCHR spoke to local residents who confirmed that the airstrikes had hit civilian homes in Al-Omaisay neighbourhood causing varying degrees of damage to 94 houses. Witnesses stated that there were not aware of military targets in the neighbourhood and that no warnings to civilians were issued prior to the attacks.³⁷

D. Addendum to VI/Allegations of violations and abuses/Military Operations/ 3) Attacks by other armed groups

On 30 August 2015, Brigadier Abdul Hakeem Al-Senaidi, a military leader with the Local Resistance Committees affiliated with Hadi was killed in the Kabuta Area, in Aden's Al-Mansoura District. Eyewitnesses told OHCHR that unidentified armed men attacked Brigadier Al-Senaidi as he was leaving his home in the Kabuta Area. On the same day, a prominent Hirak leader was killed in the Al-Alam District of Aden Governorate. According to eyewitnesses, two unidentified gunmen on a motorbike attacked the victim with machine guns and quickly fled the scene.

On 10 September, two civilians were killed and four others injured in Al-Hubaishi Restaurant, Al-Salbah Neighbourhood (near Maytam intersection), in Ibb. According to eyewitness report, two armed individuals launched a hand grenade at a military vehicle

³⁵ OHCHR Monthly Report February 2016.

³⁶ OHCHR bi-monthly report: 14-27 August 2015.

³⁷ OHCHR Monthly Report October 2015.

belonging to the Popular Committees affiliated with the Houthis, but they missed the vehicle and attacked the adjacent restaurant instead. On 06 October 2015, Aden Health Office Director informed OHCHR staff that approximately 80 unknown armed men on six vehicles stormed the Health Office in Aden, in Al Mansourah District and opened fire on the building where some 20 employees were present in it.

On 17 October 2015, an Emirates Red Crescent worker was killed by unknown armed men in Al-Tis'een Street, Al-Mansourah District in Aden Governorate. According to one eyewitness report, unidentified militants aboard a black vehicle shot the victim as he walked to Al-Bandah Supermarket. The victim was immediately taken to the Al-Salam Hospital but was announced dead on arrival. On 4 January 2016, an unknown armed man shot the Imam of the Craiter Mosque near Saba Bank, Al-Shaikh Othman District, Aden Governorate, shortly after he had left the mosque.

On January 18, unknown armed men killed the head of the Appellate Court in Aden, while he was on his way to work in the Mansora District. On 14 April 2016, the Imam of a the Old mosque in Ibb was allegedly unlawfully killed by members of the Special Security Forces (SSF) under the control of the de facto authorities in Ibb, in conjunction with members of the Popular Committees affiliated with Houthis, near the Old Mosque of Ibb. Witnesses told OHCHR that the Imam was shot in the head as he was opening the door of his house to the armed groups that killed him.

E. Addendum to V/Allegations of violations and abuses/Military Operations/ 6) Attacks on objects benefiting from special protection

Medical facilities and personnel

On 22 August 2015, two civilians were injured at the Thawrah Hospital in Taiz was this was struck by mortar shells causing extensive damage to the hospital section specialised on kidney treatment. Information gathered by the Office indicates that the shelling originated from the Qasr Al-Jumhurri, where members of the Popular Committees affiliated with al-Houthis were reportedly positioned at the time of the attack.

On 8 August 2015, the Malaria Centre in Haiss District was targeted by airstrikes. According to witnesses, including officials from the Ministry of Health, three airstrikes targeted the area in which the medical facility was located.

On 10 January 2016, five civilians were killed and six injured when the MSF-run Shiara Hospital and the Razeh Hospital in Razeh, Sa'ada, was struck by artillery shells at the hands of the Coalition Forces. On 21 January 2016, an MSF-operated ambulance in Sa'ada was hit by an airstrike from the Coalition Forces, killing 6 civilians, including a medic. MSF had stated that the ambulance was clearly marked.

On 23 August 2015, the Saif al-Sowaidi Hospital and adjacent residence for doctors serving the hospital the Sowadia district of Al Baida Governorate was struck with an airstrike by the Coalition Forces. Both the hospital and the residence were completely destroyed as a result of the airstrike. On 6 September 2015, an airstrike by the Coalition Forces hit the Al Sabeen Motherhood Hospital in Sana'a city, killed two new-born babies and injured two medical staff, including a woman. The hospital was also partially damaged.

Furthermore, on 15 January, al-Hayat Health Centre in Saqeen District in Sa'ada was completely destroyed when it was hit by an airstrike at the hands of the Coalition Forces. MSF published statements after the attacks on its facilities confirming that they had shared the locations of the hospitals under their management with the warring parties in Yemen.

Historic, cultural sites and places of worship

OHCHR verified allegations that on 14 July 2015 the Al-Husseini Mosque, renowned Shia mosque in Aden's Carter district, was entirely destroyed by an airstrike at the hands of the Coalition Forces. According to local residents interviewed by OHCHR, the attacked mosque was being inappropriately used for military purposes by the Popular Committees affiliated with the Houthis.

On 1 July 2015, the ancient tombs in Hadramaut³⁸ were destroyed by armed groups affiliated to Al-Qaeda. Also, between 21 and 31 August 2015, Popular Committees affiliated with the Houthis repeatedly struck the al-Qahira Castle³⁹ with long distance artillery, causing partial damage to the castle. The castle is located in the highest mountain in Taizz City, and is widely considered one of Yemen's most important historic and architectural sites. Furthermore, on 13 September 2015, the renowned archaeological site of Baraqish⁴⁰ was hit by a Coalition Forces airstrike. Similarly, on 19 September 2015, another UNESCO World Heritage site, the Flehi⁴¹ neighborhood in the old town of Sana'a was struck by yet another airstrike by the Coalition Airstrike, causing substantial damage.

On 2 October 2015, armed men reported to be al-Qaeda affiliates detonated a bomb at the Yaqoob dome, a historical Islamic site which contains the shrine of Prince Yaqoob Bin Yousif⁴² of the Abbasid Caliphate. OHCHR also learnt that on 22 October 2015, the Salah Place Museum⁴³ in Taiz was struck by Coalition Airstrikes, causing partial damage to the building.

On 29 July 2015, the Faydh al-Hatimi Mosque in al-Ta'awan Neighborhood, Khawlan Street, Sana'a, which belongs to the Isma'ili Muslim Minority, was targeted by vehicle improvised explosive device (VIED).⁴⁴ Unconfirmed reports indicate that the perpetrators may be affiliated to the so-called Islamic State.

The Office verified reports that on 24 September 2015 the Bulaili Mosque in Al-Widah District, Sana'a was attacked by Al-Qaeda affiliates. According to information gathered by OHCHR, the mosque was attacked by simultaneous attack: an improvised explosive device placed at the center of the mosque was detonated, as a suicide bomber positioned at the entrance to the detonated the bomb strapped on his body. The double explosion killed 11 civilians and injured 28 others including five children. Unconfirmed reports indicate that the perpetrators may be affiliated with Al Qaeda.

On 3 September 2015, OHCHR observed that Al-Moayad Mosque was attacked by a series of consecutive bomb detonations, killing 32 civilians, including a child and two women, and injuring 84 others, including 3 children. The Al-Moayad Mosque was located in the Jeraf neighborhood, located north of Sana'a city. The so-called ISIS issued a statement shortly afterwards, claiming responsibility for the attack.

On 16 September 2015 St. Joseph's Church in Crater District, Aden Governorate, was reportedly set on fire by unknown armed men. Eyewitnesses told OHCHR that the crucifixes in the church had been destroyed before the church was set on fire. On 9 December 2015 the Hafon Church, in Aden's Moa'ala District, was partially destroyed as result of a bomb that was detonated by four unknown armed men, according to information gathered by OHCHR. Unconfirmed reports indicate that the perpetrators may be affiliated with the so-called Islamic State.

³⁸ UNESCO.

³⁹ OHCHR.

⁴⁰ UNESCO.

⁴¹ OHCHR.

⁴² OHCHR.

⁴³ UNESCO, OHCHR.

⁴⁴ Social media websites allege that Islamic State in Sana'a has claimed responsibility for the attack. The mosque incurred partial damage.

Schools and educational facilities

At around 5 AM on 25 July, the Al-Khudairah School and the Vocational Institute, located in Lawder District in Abyan, incurred partial structural damage when the buildings were hit by artillery shelling. Eyewitnesses told OHCHR that the shells were launched from Majd Brigade, in Mount Akaad, which is located approximately 3 kilometers away from the school, and was reportedly under the control of the Popular Committees affiliated with the Houthis at the time of the attack.

On 8 August 2015, the al-Qadisiyah School was struck by airstrikes at Haiss District in Hodeidah Governorate. The school was directly hit with an airstrike which caused extensive structural damage. OHCHR could not identify any military targets within the vicinity of the school.

On 24 August 2015, the Asma Bint Abi Bakr Female School, located in Hodeida Governorate's al-Mansouria District, was reportedly hit with an airstrike by the Coalition Forces. Eyewitnesses, including officials from the Ministry of Education, told OHCHR that they were not aware of the existence of any military presence at the targeted school at the time of the attack.

On 2 September 2015, members of the Houthi-affiliated Popular Committees and forces loyal to former president Saleh reportedly stormed Taizz University and stationed themselves in its premises. Witnesses told OHCHR that armed men, including members of the Republic Guard and others dressed in civilian clothes, entered the premises of the university with at least 5 vehicles, set up mortars and anti-aircraft missiles and positioned snipers on the roofs of some of the colleges' buildings. Witnesses also stated that some of the armed men were carrying flags with Houthi slogans.

On 22 September 2015, the al-Wazeer Martyr School in Bani Hushaish District, Sana'a, was hit by four consecutive airstrikes, causing the deaths of three civilians including a woman and a child who were family members of a teacher. OHCHR found no evidence that the school being used for military purpose at the time of the attack.

F. Addendum to V/Principal Findings/Military Operations/ 8) Deprivation of liberty

Particular groups who appear to have been targeted include journalists, human rights defenders, and members of political parties, especially individuals affiliated with the Islah Party, the Socialist and the Nasserist Unionist People's Organization; and religious leaders including Sunni Imams and a Jewish Rabbi; as well as academics, students and civil society representatives affiliated with the Islah Party. Some of the most salient incidents documented by OHCHR are described below.

In August 2015, OHCHR documented the arrest of 12 people in Sana'a by the Popular Committees affiliated with the Houthis without criminal charges and seemingly only on the basis of their political affiliation. The same trend was observed in Hajjah Governorate during October and December 2015, where five people were also arrested for their political affiliation. The arrested persons did not appear to present any security threat, and did not appear to play any direct role in the hostilities. Hence, there is reasonable ground to believe that these cases amount to arbitrary deprivation of liberty. For example, Muhammad Qahtan, 57, a renowned Islah representative was arrested on 4 April 2015 by the Popular Committees affiliated with the Houthis without any criminal charges. At the time of the drafting of this report, Qahtan's family had no information about his whereabouts or well-being. In addition, since 26 March 2015, OHCHR documented 17 cases of arbitrary deprivation of liberty of human rights defenders by the Popular Committees affiliated with the Houthis.

Mwatana Organization for Human Rights documented 53 cases of “Arbitrary Detention” since 21 September 2014. The Ministry of Human Rights under the authority of the Government led by President Hadi submitted a report to OHCHR stating that 8,485 people had been “unlawfully arrested” from September 2014 to March 2016. The Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations mentioned that from 1 December 2014 to 1 December 2015, 8881 people had been allegedly “abducted.” The Wethaq Foundation for Civil Orientation submitted a number of reports to OHCHR, one of them mentioning that 109 persons had been deprived of their liberties in Taizz from 25 March to 31 October 2015. The organisation “Adala wa Insaf” submitted to OHCHR a list of 222 person who had been allegedly deprived of their liberty in Taizz from April 2015 to April 2016. OHCHR documented several cases of deprivation of liberty since March 2015. The National forum of Human Rights submitted to OHCHR a report mentioning 187 cases of alleged arbitrary arrest and detentions having taken place during the first quarter of 2016. The Taizz Humanitarian Centre for Rights and Development reported 221 cases of “kidnaping and enforced disappearance” from 25 March 2016 to 30 November 2016.

OHCHR documented the arrest of 29 journalists and human rights activists in Ibb on 13 October 2015 by the Popular Committees affiliated with the Houthis,⁴⁵ among them Ameen al-Shafaq, a well-known university professor who was arrested in October 2015 and continues to remain in detention at the time of the drafting of this report. Witnesses who were detained with al-Shafaq told OHCHR that he had been subjected to ill-treatment.

OHCHR also documented various allegations of violations perpetrated by the Popular Resistance Committees affiliated with President Hadi. In Aden, the Popular Resistance Committees reportedly arrested large numbers of young men who refused to conscript with their armed forces. According to many accounts gathered, there is reasonable ground to believe that in the majority of the cases collected by OHCHR the victims were arrested without criminal charges and did not present a security threat. This form of arbitrary deprivation of liberty may amount to a violation of both international human rights law and international humanitarian law. Some victims were not informed of the legal pretext for their arrest and were not allowed any form of appeal the legality of their detention. The victims were reportedly detained in both official and unofficial detention centers and in some cases the arresting authority did not disclose the location of some of those detained, which may amount to enforced disappearance.⁴⁶

During a detention visit,⁴⁷ the director of the detention center told OHCHR that some detainees were not under his authority but under the authority of the Popular Committees affiliated with the Houthis. These detainees appear to fall outside the protection of the law and may provide a reasonable ground to believe that their detention is unlawful. OHCHR

⁴⁵ This incident was also documented by Human Rights Watch, Amnesty International and Mwatana. Amnesty International, *Where is my father?: detention and disappearance in Huthi-controlled Yemen*, May 2016, p.26, [<https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/4006/2016/en/>] Human Rights Watch, *Yemen: 3 Months Since Houthis ‘Disappear’ Protesters*, 16 January 2016, [<https://www.hrw.org/news/2016/01/16/yemen-3-months-houthis-disappear-protesters>] Mwatana Organisation for Human Rights, *They Are Not Here*, 12 May 2016, p.38.

⁴⁶ Amnesty international also mentioned that it “is aware of at least three men whose whereabouts remain unknown as of May 2016”. Amnesty International, *Where is my father? detention and disappearance in Huthi-controlled Yemen*, May 2016, [<https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/4006/2016/en/>].

⁴⁷ In the pre-trial detention facility, in Sana’a, the OHCHR staff interviewed 10 detainees that have been in detention for four months, no charges were brought against them or were investigated with. The acting manager of Al Thawra detention facility informed OHCHR that these detainees were detained by members of the Popular Committees and he does not have the authority to release them or refer them to the investigative judge

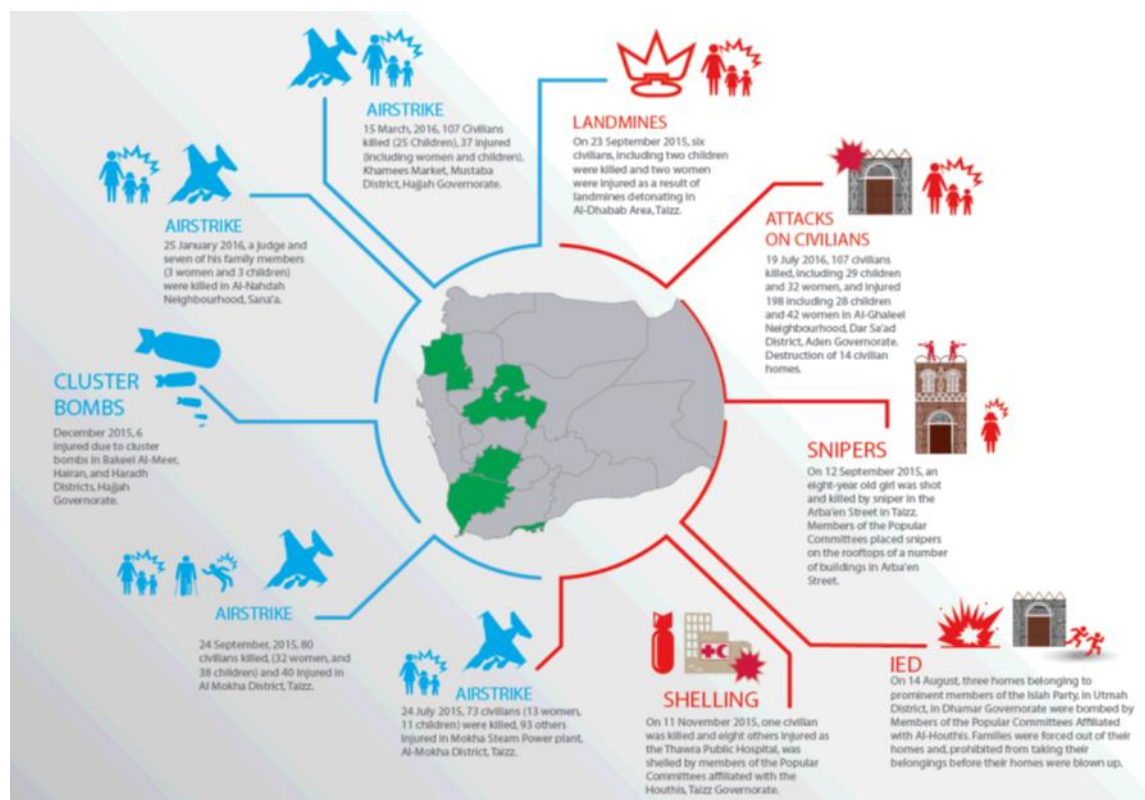
learnt that in November 2015 in Hajjah a detainee was killed⁴⁸ inside the prison by a member of the Popular Committees affiliated with the Houthis. The alleged perpetrator was part of a team of 25 armed members of the Popular Committees stationed inside the prison. OHCHR took note that a local investigation committee was established but the investigation did not produce any result at the time of the drafting of this report.

OHCHR documented various allegations of ill-treatment of detainees by the Popular Committees affiliated with the Houthi. On 12 December 2015, the Office gathered information indicating that one detainee reportedly died while in detention in Ibb. The victim families reported that a medical report revealed that the detainee was ill-treated while under custody of the Popular Committees. During the interview with detainees, OHCHR was also able to corroborate allegations of ill-treatment in detention centres in Aden, Dhamar, and Hodeida. The allegations corroborated by OHCHR related to locations under the authority of the Popular Committees affiliated with the Houthis.

⁴⁸ OHCHR corroborated information from three different independent sources: a co-detainee that witnessed the incident, Deputy Director of the detention centre and Hajja Attorney.

Annex II

Infographs

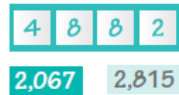




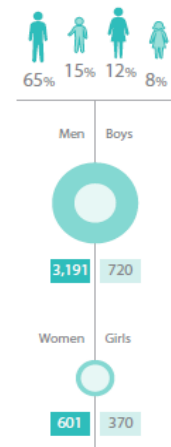
CIVILIAN CASUALTIES


 1 JULY 2015
30 JUNE 2016

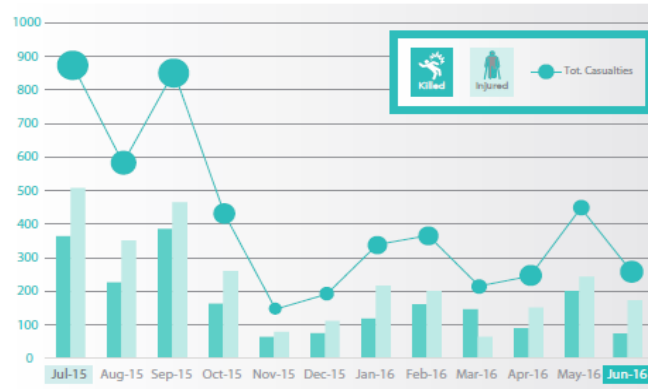
TOTAL CASUALTIES



CASUALTIES BY SEX

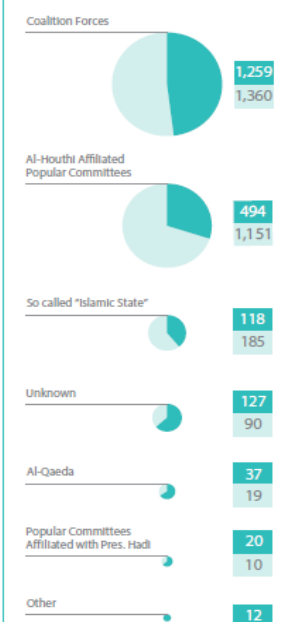


MONTHLY DISTRIBUTION OF CIVILIAN CASUALTIES



There is an average of **13 civilian casualties a day** OHCHR has documented civilian casualties over the reporting period using its human rights monitoring methodology (See Section B. Methodology). During the reporting period, three ceasefires were agreed upon by Coalition Forces and Members of the Popular Committees Affiliated with Al-Houthis and have been breached by both parties, but have led to a reduction in the number of airstrikes during those periods. Most recently an ongoing ceasefire began on 10 April 2016. The highest number of casualties attributed to Members of the Popular Committees Affiliated with Al-Houthis during a single month was documented during July, with **176 civilians killed** and **321 injured**. In September, the highest number of civilian casualties attributed to the Coalition Forces with a reported **311 civilians killed** and **333 injured** in one month. Lowest number of civilians casualties were reported during November and December, and March.

CASUALTIES BY PERPETRATOR

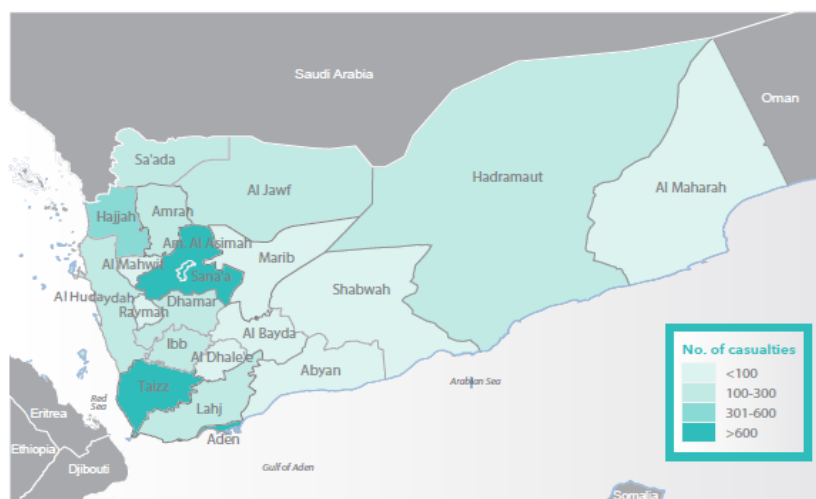


GOVERNORATES AFFECTED BY CONDUCT OF HOSTILITIES

 1 JULY 2015
30 JUNE 2016

Fighting has affected each corner of Yemen to varying levels. The largest numbers of casualties were incurred, in order of priority, in **Taizz, Sana'a, Aden and Hajjah**. In Taizz Governorate, the majority of civilian casualties were attributed to on ground fighting between Members of the Popular Committees Affiliated with Al-Houthis and Army Units Affiliated with Saleh, on one hand, and Local Popular Committees Affiliated with President Abd Rabo Mansour Hadi, on the other. In Sana'a and Hajjah, majority of civilian casualties were attributed to Coalition Forces airstrikes. In Aden, civilian casualties were initially attributed ongoing clashes between Members of the Popular Committees Affiliated with Al-Houthis and Army Units Affiliated with Ali Saleh, and more recently attributed to Al-Qaeda and so called "Islamic State", as well as, other armed groups.

DISTRIBUTION OF CIVILIAN CASUALTIES BY GOVERNORATE



TOTAL CASUALTIES

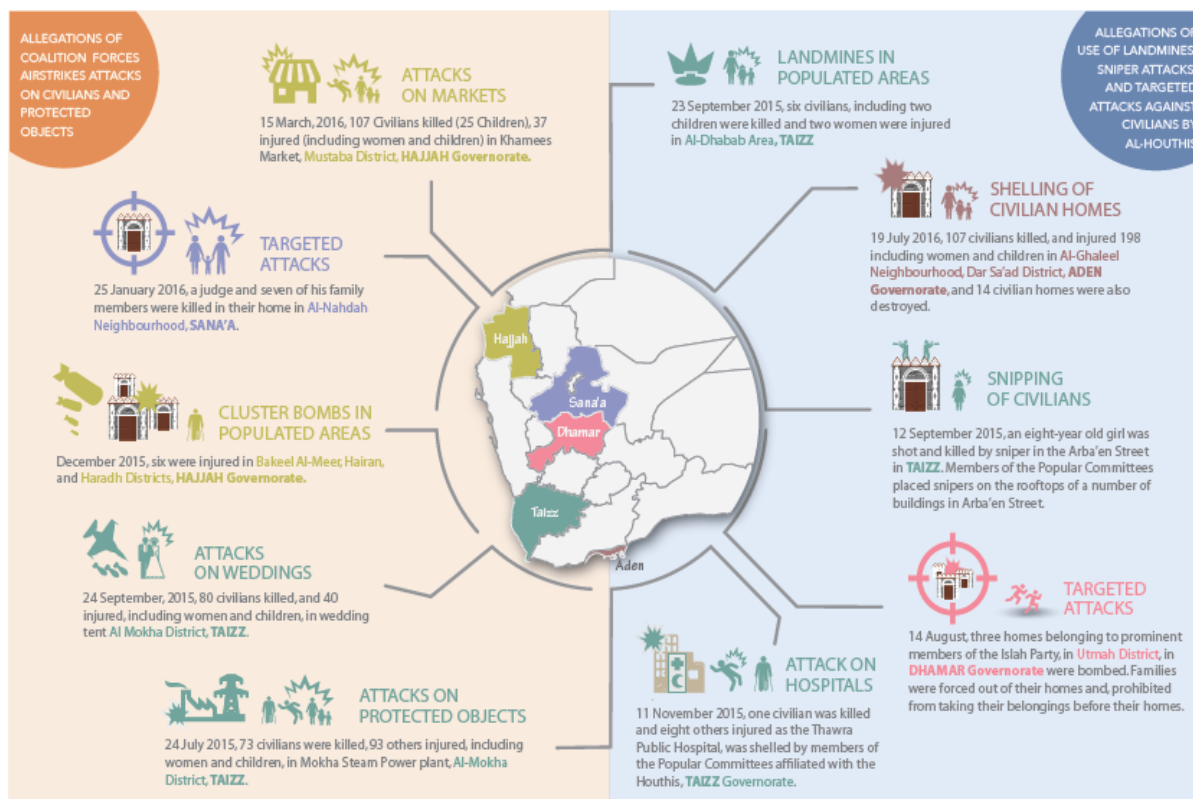




Conduct of hostilities by Coalition Forces and Members of the Popular Committees Affiliated with Al-Houthis

1 JULY 2015

30 JUNE 2016



Annex III

**United Nations Educational, Scientific and Cultural
Organization list of cultural sites in Yemen
that have been damaged**

	Site name	Type	Location	Governorate	Date of damage
1	Hamra'a Alab Mosque	Mosque	Dar Al-Haid /Sanhan	Sana'a	10/04/2015
2	Old Sa'adah	Historic city		Sa'adah	10/04/2015
3	The Historic village of Faj Attan	Historic city		Sana'a	21/04/2015
4	Ancient City of Baraqish (Yathal)	Archaeological site	Magzar	Marib	24/04/2015
5	Suroah City (Awa'al Suroah)	Archaeological site	Suroah	Marib	24/04/2015
6	Dar Al-Husen	Monument	Dmt	Al-Dhaleh	24/04/2015
7	Mosque and Jami Al-Imam Al-Hadi	Mosque	Old City of Sa'adah	Sa'adah	09/05/2015
8	Al Qahira Castle	Castle	Taiz City	Taiz	11/05/2015
9	Heritage Folk Museum	Museum	Old Sana'a	Sana'a	11/05/2015
10	The National Museum	Museum	Old Sana'a	Sana'a	11/05/2015
11	Naqam fort	Fort	Sana'a	Sana'a	11/05/2015
12	Zabid Historic City	Historic city		Al-Hodidah	12/05/2015
13	Asa'ad Al-Kamil Jarf	Archaeological site	Al-Qafr	Ibb	13/05/2015
14	Al-Qaflah	Castle	Saqeen	Sa'adah	13/05/2015
15	Dhamar museum	Museum	Dhamar	Dhamar	24/05/2015
16	Jabal al-Sharif fort	Fort	Bajel	Al-Hodidah	24/05/2015
17	Al-Nu'man fortification	Fort		Hajjah	29/05/2015
18	Al-Mansoura fortification	Fort		Hajjah	29/05/2015
19	Al-Muq'ah temple	Archaeological site	Marib	Marib	31/05/2015
20	The great dam of Marib (the northern and western drainage)	Archaeological site	Marib	Marib	31/05/2015
21	Al-Hajr palace	Monument	Sana'a	Sana'a	05/06/2015
22	Al-Ourdi complex	Historic city		Sana'a	10/06/2015
23	Al-Qasimi neighborhood (17 houses)	Historic city		Sana'a	12/06/2015
24	Arms palace (Gharadan)	Monument	Old Sana'a	Sana'a	12/06/2015
25	The Historic City of Sana'a	Historic city		Sana'a city	12/06/2015
26	The ancient city of Marib	Archaeological site	Marib	Marib	13/06/2015
27	Domed mosque of Al-Mahdi	Mosque	Old Sana'a	Sana'a	18/06/2015
28	Al-Ashrafiya mosque	Mosque	Taiz	Taiz	19/06/2015
29	al-Mozaffar Mosque	Mosque		Taiz	21/06/2015
30	Al-Mukhaia fortress	Fort	Al-Tawwala	Al-Mahweet	21/06/2015
31	Jackob's mausoleum	Mausoleum	al-Mukalla	Hadramout	22/06/2015

32	Ataq museum	Museum	Shabwa	Shabwa	22/06/2015
33	Historical Sira Fortress	Fort	Sira	Aden	22/06/2015
34	Aden Museum- Abdali Palace	Museum	Kariter	Aden	22/06/2015
35	Al-Sharaf fortification	Fort		Hajjah	26/06/2015
36	Al-Qashla	Fort	Medi	Hajjah	26/06/2015
37	Old governmental complex	Monument	Medi	Hajjah	26/06/2015
38	Al-Idrisi castle ruins	Archaeological site	Medi	Hajjah	26/06/2015
39	Al-Joba ruins and Al-Khor ruins	Archaeological site	Medi	Hajjah	26/06/2015
40	Al-'Alali ruins	Archaeological site	Ta'shar valley-Bakil/Al-Mir	Hajjah	26/06/2015
41	Oifal Hardh fortification	Fort	Hardh	Hajjah	26/06/2015
42	Jahfan Mourta ruins	Archaeological site	Hardh	Hajjah	26/06/2015
43	Hadramout shrines	Mausoleum		Hadramout	28/06/2015
44	al-Habib Hamad bin Saleh Dome	Mausoleum	al-Shahr-al-Mukalla	Hadramout	28/06/2015
45	Military museum	Museum		Aden	17/07/2015
46	Al-Husini mosque	Mosque		Sana'a	20/07/2015
47	Omar Bin Ali al-Saqqaf mausoleum	Mausoleum		Lahej	08/08/2015
48	Baraqish (Nakrah temple)	Archaeological site	Marib	archaeological site	12/09/2015
49	St. Joseph church (al-Badri)	Church		Aden	16/09/2015
50	Al-Flehi neighborhood (95 houses)	Historic city	Old Sana'a	Sana'a	19/09/2015
51	al-Habib Ahmad bin Muhsen al-Haddar Mausoleum	Mausoleum	al-Mukalla	Hadramout	23/09/2015
52	AlSheikh AlFakih Mazaham bin Ahmed Baiaber domed mausoleum	Mausoleum	al-Mukalla	Hadramout	29/09/2015
53	Sallah palace- Museum in Taiz	Monument		Taiz	23/10/2015
54	Walled city of Shibam	Historic City	Shibam	Hadramout	20/11/2015
55	Socotra archipelago	Natural heritage		Socotra	11/1-10/2015
56	Al-Salam bridge	Monument	Shabwa	Shabwa	7/10-14/2015
57	Tourist gate	Monument		Aden	7/10-14/2015
58	Husn al-Ghurab/Qana'	Archaeological site	Shabwa	Shabwa	28/12/2015
59	Baraqish (Sirwah temple)	Archaeological site	Marib	Marib	14/01/2016
60	Al-Ourdi museum/National Museum	Museum	Taiz	Taiz	02/02/2016
61	Kawkaban	Historic city	Shibam	Hadramout	14/02/2016
62	Dome of Ibn Ismail	Mausoleum	Shaher	Hadramout	14/02/2016
63	Al-Shuna building	Monument	Amran	Amran	14/02/2016
64	Si'af al-Islam Mohammed al-Bader house	Monument	Amran	Amran	14/02/2016